



والباب الثالث-أحكام تتعلق بالتوازن أما موارد وتكاليف الدولة.

حضرات السيدات والسادة،

نشرع الآن في التصويت على مواد الجزء الأول المتعلق بالمعطيات العامة للتوازن المالي.

السيد النائب غادي نعملوا حساب سوسي، الموافقون شحال.

السادة النواب، السيد الرئيس، أ السيد النائب، غنضطر ناخذ قرار، السيد النائب من فضلك، حنا يا الله انطلقنا السيد النائب من فضلك، آ السي الأزمي من فضلك. طيب، شكرا، السيدات والسادة النواب، آ الله يهيدك، آ السي هشام، نتقدمو شوية، السيدات والسادة النواب، السيد النائب، واحنا نهيينا دبا نهيينا، احنا غاديين نعيشو جميعا هذه الليلة، ولهذا شوية ديال ضبط النفس من فضلكم، بالنسبة للمادة الأولى، السادة الرؤساء، السيدات والسادة النواب.

أعرض المادة 1 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 171

المعارضون: 93

الممتنعون: 1

المادة 2 واحد روماني، ورد بشأها تعديل واحد من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل، السيدات والسادة النواب شيئا ما من الهدوء، تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة مريم واحساء:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس:

هذا فال الخير، تفضلي.

محضر الجلسة السابعة عشر بعد المائة

التاريخ: الخميس 7 ربيع الأول 1440هـ (15 نونبر 2018م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثلاث ساعات وإحدى وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة السادسة مساءً والدقيقة السادسة والعشرين.

جدول الأعمال: جلسة عمومية تخصص للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019.

السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

تخصص جلسة هاذ المساء للدراسة والتصويت، السادة النواب من فضلكم، تخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على الجزء الأول من مشروع القانون المالي 80.18 للسنة المالية 2019 وأذكركم بأن الجزء الأول خاص بالمعطيات العامة للتوازن المالي ويضم ثلاث أبواب:

الباب الأول-متعلق بالأحكام الخاصة بالموارد العمومية.

والباب الثاني-أحكام تتعلق بالتكاليف.



النائبة السيدة مريم واحساة:

هاذ التعديل السيد الوزير كيهم هذوك المراسيم اللي كتجيبو وسط السنة اللي كتغيرو بهم الرسوم الجمركية ولا كتغيرو بهم الضرائب الداخلية على الإستهلاك، هاذ المسألة مهمة من أجل حماية المنتج الوطني، هذا لا خلاف عليه، ولكن احنا ففريق الأصالة والمعاصرة جينا هاذ التعديل باش أنكم فين ما تبغيو تعملو بهاذ المراسيم أنكم تحيرو لجنتي المالية بالبرلمان، وهذا باش أننا نعززو الدور الرقابي ديال البرلمان وأنه يمكن نكون أو التتبع أو نكونو مطلعين على هاذ المسائل، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

يؤهل الحكومة لاتخاذ التدابير بمقتضى مراسيم من فاتح يناير إلى 31 ديسمبر من نفس السنة، وتقدم هذه المراسيم للبرلمان للمصادقة عليها عند انتهائه للأجل المحدد بقانون الإذن، وهاذ المراسيم كيما أشرتي لها السيدة النائبة المحترمة هو أنه تيهم أساسا يعني إلى حد الآن من اللي بدينا القمح والحليب فقط، فهو غير مقبول، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 100

المعارضون: 176

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 2 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 176

المعارضون: 100

الممتنعون: لا أحد

المادة 3 الفصل 78 ورد بشأنها تعديل واحد من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد أبدالار:

شكرا السيد الرئيس،

هاذ التعديل هذا في الأساس جابتو الحكومة، على حساب قول الحكومة تتقول احنا بغينا نشجعوا المصرحين باش إيلا لقاو شي غلط في التصريحات دياهم، يعني يجيو يدفعو للجمارك ما بالذمة دياهم، لكن المثير في هاذ التعديل جات الحكومة، هو منين تتقول لهم راه ممكن الجمارك تدير عليكم واحد الظاهرة في السؤال كيفاش شي واحد دابا إيلا كنا غادي نخوفوه بهاد الذعيرة غادي يجي، وبالتالي من أجل تشجيع الناس إيلا لقاو شي غلط يجيو يوثقوا هداك الشي، احنا التعديل ديالنا تيقول يعافى المصريح كليا من العقوبات إلى نهاية يعني المادة، بمعنى تنحذفوا يمكن أن وكذلك تنحذفو جزئيا، وهاد الشي هو اللي غادي يخلي فعلا المصريح يجي ويديكلاري إيلا لقا شي غلط في التصريح ديالوا، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هاد التعديل غير غير مقبول لأن كون الإعفاء الممنوح يقدر يكون جزئيا ولا كليا وذلك لأخذ بعين الاعتبار حسن النية للمصريح وخطورة الأخطاء المرتكبة في التصريح.



السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 97

المعارضون: 181

الممتنعون: 1

تعديل من فريق الأصالة المعاصرة يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم المادة 3 إحداث الفصل 100 مكرر، لكم الكلمة السيد النائب.

النائب السيد محمد أبدالار:

إحداث الفصل 100 مكرر، في جميع الدول ما كينش شي قانون اللي تيمنع واحد المستورد يعاود يصدر البضاعة ديالوا ما حدوا ما بداش التصريح إلا في المغرب، هنا الجمارك أو الحكومة تيفرضو على أي واحد إيلا كانت البضاعة ديالوا في الميناء، تيفرضو عليه يدير هاذا الديدوانمو، وهذا واحد النوع ديال الحيف، لذلك ارتأينا في فريق الأصالة والمعاصرة إحداث الفصل 100 مكرر وتنقولوا فيه يمكن إرجاع أو إعادة تصدير البضاعة التي لم يقدم في شأها أي تصريح جمركي، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

إمكانيات إرجاع أو إعادة تصدير البضائع التي لم يقدم بشأها أي تصريح جمركي هي منصوص عليها في قرار الوزير المكلف بالمالية رقم 77/1318 ل 31 أكتوبر 1977 الذي يحدد آجال إيداع التصريحات المفصلة للبضائع كما يسمح بإيداع تصريحات خارج الآجال المحددة، فبالتالي هو غير مقبول.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت تفضل، عند الحاجة عند الحاجة مرحبا.

النائب السيد محمد أبدالار:

على كل حال المرسوم ديال وزير المالية في واحد النوع ديال الشطط هو تفرض واحد المدة ديال 45 يوم هذا المدة هادي هي مدة مجحفة في حق المستوردين لأنه مورا 45 يوم، الملكية تماداك البضاعة تتمشي لإدارة الجمارك، هاد واحد الحيف كبير، لذلك دعما للمستوردين ودعما للمقاولة الوطنية حددنا هاد الفصل وبالتالي يعني التعرض للحكومات تبيان لي تعرض مجحف في حق المقاولة، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 98

المعارضون: 182

الممتنعون: 1

المادة 3 الفصل 164 المكرر 1 ض ورد بشأها تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل تفضل السيد النائب

النائب السيد سعيد الضور:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، تنقترحوا إضافة الجمعيات المتعاقدة مع وزارة المالية فيما يخص مراكز تصفية الدم، علما بأنه هاد المجال تيعرف وزارة الصحة، بأنه هاد المجال مراكز تصفية الدم تتعرف واحد الخصاص كبير وتعرفوا بأنه واحد العدد دالمحسنين تيدعموا هاد



نخلقوا لهم منافسة خارجية، إيلا عطينا شروط لهاذ الناس داروا فيدراليات عندنا تجربة في مراكز درنا فيدرالية الجمعيات اللي مسيرة مراكز تصفية الدم وعندها كميات هائلة اللي كتشري هذه السلع، إيلا فتحنا باب المنافسة بأهم استوردوا السلع دياهم من الخارج غادي نخلقوا منافسة في القطاع باش هادوك الناس يهبطوا الأعار هذا ماشي هذا مجال فيه سياسة ولا فيه، هذه جمعيات متعاقدة مع وزارة الصحة السيد الوزير، ربما التعديل اللي جابتوا المعارضة غادي يترفض، الله يجايزكم بالخير فكروا فيه السنة الماجية راه فيه مصلحة les dialyses ، وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون : 99

المعارضون : 183

المتنعون: 1

وانت ما يمكنكش تحسب وانت قدام تصعباب، المادة 3 واحد روماني الفصل 164 المكرر ورد بشأنها تعديل من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية السيدة النائبة.

النائبة السيدة ربيعة المنصوري:

التعديل رقم واحد من الفريق الاستقلالي يهم المادة 3 من مدونة الجمارك والضرائب الغير مباشرة ويهم هاد التعديل الفصل 164 مكرر الذي ينص على أنه تستفيد من رسم الإستيراد الأدنى بنسبة 2.5 خلافا لأحكام الفصل 3 بمعزا عن أحكام الفصل 5 أعلاه أسماك المروثة عن الشباك وآليات الصيد البحري المحددة لائحتها بنص تنظيمي، كذلك المعدات والموارد المخصصة للسقي وإقامة المصاريف المحددة لائحتها بنص تنظيمي ودال مجموعة حفر والصبر المخصصة للبحث عن المياه الجوفية

المجال هذا وتعتقدوا بأنه إضافة هاد الجمعيات إلى هاد المادة غادي تخدم هاد المجال وغادي تأدي خدمات جليلة بالنسبة لهاذ المرض اللي هو حقيقة تيتواجد كثير خصوصا في البادية وفي الهوامش.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هاد التعديل غير مقبول، لأننا فتحنا أولا الجمعيات اللي كتعاقد مع الدولة بصفة عامة باش تحصم من الضريبة على الشركات ولكون زيادة من الإعفاءات الممنوعة في إطار الفصل 164 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب الغير المباشرة سيؤدي إلى تعقيد المنظومة الجبائية والجمركية والرفع من النفقات الجبائية، ونذكر بأن الهبات التي تتلقاها الجمعيات ذات المنفعة العامة فهي معفية من الضرائب والرسوم عند الإستيراد.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت: تفضل السيد النائب.

النائب السيد هشام المهاجري:

السيد الوزير، ربما أنا عارفكم بأنكم رافضين التعديل ديالي السيد الوزير ملي تقدمنا بهاد التعديل وهضرنا معكم بصراحة، احنا هاد الجمعيات المسيرة والمتعاقدة مع وزارة الصحة من أجل تسيير مراكز تصفية الدم احنا بغينا نخلقوا واحد النوع دالمنافسة مع الشركات اللي كتورد السلع لهاذ الجمعيات، هاد الجمعيات السيد الوزير كتمول من أموال المحسنين وهاد الجمعيات ما تدير لا سياسة ما تدير حتى شي حاجة كتعامل مع ناس اللي في la salle d'attente يعني ناس مكلفة وهاد الشركات اللي كتحتاكر هاد أنواع دال مواد اللي كيشيروا هاد الجمعيات، احنا بغينا



الممتنعون: 1

المادة 4 واحد روماني تعرفه الرسوم الجمركية، ورد بشأنها تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة أحد النواب أو إحدى النائبات لتقديم التعديل تفضل السيد النائب فيما يخص رسوم الاستيراد التعديل رقم 5.

النائب السيد محمد أهدرار:

المادة 4 دعماً للتعليم، دعماً للأسر المغربية، دعماً للقدرة الشرائية، وتنشوفوا واقع التعليم كيفاش دابر المحافظ المدرسية حالياً في المغرب فوق من 90% اللي تيشربوا الناس L'EMPORTE فدعماً حتى للمقاولة باش تشتغل اقترحنا هاد التعديل إسوة بواحد العدد ديال التعديلات مشابهة أي حاجة كتصنع محلياً إيلا جات مفككة يكون التعرفة الجمركية 2.5% فبالثالي هاد التعديل يرمي بالأساس إلى دعم الأسر المغربية لذلك اقترحنا التعديل رقم 5 الحقائق المفككة رسم الإستيراد 2.5%، شكراً.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هاد التعديل غير مقبول، لأن يقتضي التشاور مع القطاعات الوزارية لتقييم الأثر ديالوا إيلا كانت هناك صناعة محلية أم لا، وعادة الدراسات المقترحة في تغيير مقادير الإستيراد ت يتم الدراسة ديالوا في إطار لجنة استشارية للواردات طبقاً لمقتضيات المرسوم 2.93.415 المتخذ لتطبيق القانون المتعلق بالتجارة الخارجية.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت، تفضل السيد أهدرار.

والاستغلالية المحددة لاحتها بنص تنظيمي، نقتح في تعيدنا في الفريق الاستقلالي حذف المحددة لاحتها بنص تنظيمي لأنه تحديد اللوائح ديال هاد المواد اللي غتغفى هي من اختصاص المشرع وليس من اختصاص الحكومة، إذن نقتح يا إما إبقاء الحال على ما هو عليه أو حذف هاد المحددة بنص تنظيمي، وشكراً.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هاد التعديل هو غير مقبول لكون لوائح البضائع المستفيدة من الإعفاء كان منصوص عليها في النصوص الخاصة التي تم إدراجها في المدونة بموجب قانون المالية 2018، ولم يطرأ عليها أي تغيير والهدف من الإجراء المقترح هو استكمال تضمين النصوص الخاصة في مدونة الجمارك والذي شرع فيه السنة الفارطة بموجب قانون المالية 2018، كما أن التنصيص على اللوائح المستفيدة من الإعفاء بنص تنظيمي هو إجراء معمول به في مدونة الجمارك الفصل 164 مكرر أ-خ.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 100

المعارضون: 186

الممتنعون: 1

أعرض المادة 3 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 186

المعارضون: 100



كاهل المواطن المغربي لأن الثمن دياها داخل جميع مناحي الحياة، لذلك اقترحنا تخفيض من الضريبة الداخلية على الإستهلاك بالنسبة ديال درهم في اللتر، وبما أنه تيتحسب بالهكتولتر هنا في المدونة مكتوب 376.40 درهم خفضنا 100 درهم في الهكتولتر باش توي 276.40 درهم، ونتمنى إخواني كانوا ديما كيطلبوا بتخفيض الأسعار أنهم يتفاعلوا مع هاد التعديل وما يبدلوش الرأي دياهم، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هاد التعديل عنده واحد الوقع سلمي على المداخل الجبائية للدولة والذي سيؤدي إلى انخفاض مداخل الضريبة الداخلية على الاستهلاك بحوالي 6 ملايين درهم بالنسبة للغازال و 6 ملايين درهم، بالنسبة للغازال و 800 مليون درهم بالنسبة للوقود الممتاز.

السيد الرئيس:

تفضل السيد الرئيس ومن بعد لكم الكلمة.

النائب السيد عبد الله بووانو:

شكرا السيد الرئيس،

أولا نعتذر على ديك البداية اللي درنا لأنه مع الأسف حيث احنا اللي كنكونوا ديما هنا بيناتنا سلوكات والي ولفنا بعضياتنا.

السيد الرئيس:

لا شوف السي بووانو ما تيتكلم مع حتى حد، تيتكلم بصفة عامة.

النائب السيد محمد أبدالار:

على الرحب والسعة، السيد الوزير إيلا قال بأن هاد الموضوع سيكون محل فتح مشاورات مع مختلف الشركاء لأن هاد الشئ مزيان غير خص تكون جدية والسرعة في اتخاذ اللازم دعما كما قلت للأسر وإن شاء الله ه غادي نعاود نساء لوكم فهاد الموضوع إن شاء الله شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 100

المعارضون: 186

الممتنعون: 1

أعرض المادة للتصويت 4 كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 186

المعارضون: 100

الممتنعون: 1

المادة 5 الفصل 9 البند واحد روماني المتعلقة بالضريبة الداخلية على الإستهلاك، ورد بشأها تعديل واحد من فريق الأصالة والمعاصرة، لكم الكلمة السيد النائب.

النائب السيد محمد أبدالار:

شكرا السيد الرئيس،

هاد التعديل هذا أسال الكثير من النقاش والمداد ما جنبناه من ريوسنا صراحة بل تفاعلا مع لجنة المحروقات، مع نبض الشارع، تفاعلا مع الأزمة الاقتصادية، تفاعلا مع العدد والعدد والنقط، المحروقات يعني تثقل الأسعار دياها السوق الداخلي تثقل



التجارب المتعلقة بالضريبة على الإستهلاك الداخلي المتحركة صعودا ونزولا في علاقة بالسوق الدولي قصد حماية القدرة الشرائية من جهة وتعزيز الموارد الضريبية للدولة من جهة أخرى، فإذا احنا هذه هي التوصية الوحيدة فيما يتعلق بالضرائب وعلاقة بالضرائب احنا كايئة واحد الخلاصة قبل منها اللي كتقول بأن احنا الأقل تضريبا كمقارنة، احنايا مع الدول كبريطانيا 69 % الضرائب فرنسا اللي حدانا 63 % احنا 34.5 % سواء تعلق الضريبة على الاستهلاك الداخلي أو ما تعلقب TVA هاد الشي لاش كتقولوه احنا باش ما نمشوش كغالطوا، احنا طلبنا من الحكومة باش تدرس هاد الموضوع منين يطلع كيخص تهبط الضرائب ب2 ماشي وحدة ومنين يهبط البترول ما فيها باس طلع الضرائب علاش؟ احنا قلنا بأنه غادي إيلا درنا شي تعديل اشنو هو من السهولة بمكان، أن الدستور كيقول للحكومة وللبرلمان الفصل 77 ديال التوازن، فإذا إذا نقصنا شي فلوس كيخصنا منين غادي نجيوها، هاته المداخيل، هاته المداخيل بالنسبة للتعديل احنايا كتقولو للحكومة كيخصها تدرس هاد الشي، ولكن شحال؟ واش منين يوصل دابا كيما هو اليوم 76 دولار، أو لما يتعدى 100 دولار، أو لا ملي يكون 50 دولار، هاد الشي ما حددنا هاش، ولذلك ما خصناش، ما خصناش نبقاو نزيبو، وبقاو نزايدو، سمعني نقول هاد المصطلح، لأن مدى بيا نرجعو للمهمة استطلاعية تا شي حاجة ما تغيرت نرجعو وتمة نشوفو المواقف ديال كل واحد ونجيو نخطو الضرائب نخطو كل شي، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة لسبي أبو درار، السيد النائب، تفضل.

النائب السيد عبد الله بووانو:

السيد الرئيس، أنا قلت كنتعذر واخا ماشي أنا السبب، وما دام هاد الشي كاين، السيد الرئيس، أنا أطالب بتطبيق النظام الداخلي وخاصة مدونة السلوك اللي كتتمنع أن شي واحد يجمع المسكة، في ما يتعلق بالموضوع.

السيد الرئيس:

من بعد غادي نستمعوا له، السيد الرئيس، السي بووانو تفضل السي بووانو غادي نستمعوا له، السيد الرئيس، السيدة الرئيسة من فضلك، السيدة الرئيسة تفضل، نرجعوا للمناقشة غير يكمل غير يكمل نعطيك الكلمة غادي نرجعوا للمناقشة التعديل اللي هو أهم من كل شيء، السيدة النائبة السيدة النائبة، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الله بووانو:

السيد الرئيس، فيما يتعلق بهذا التعديل أولا كيخص يكون بيناتنا واحد الشويش ديال الاحترام لأنه كاين في النظام الداخلي واحنا سمعنا كلام والسيد النائب المحترم كيعرفني وكنعرفو مزيان وأنا كنت كنتمنى كون كان معايا في اللجنة ديال المهمة الاستطلاعية ما غانضطرش نعاود هاد الشي اللي غنقول الآن لأنه وكنتمنى ما نضطرش في شي وقت من الأوقات أنني نوضح المواقف ديال كل واحد في المهمة الاستطلاعية، أتمنى ذلك وأنا جد محرج باش غادي نوصل ما تمنيتش نوصل لهذا المستوى.

فيما يتعلق بالتعديل التعديل احنا فيما احنايا عمرنا ما غنكذبوا ما عمرنا غنافقوا وإيلا قلنا شي حاجة غادي نعاودوها خطأنا غنقولوا خطأنا، ما خطأناش غنقولوا ما خطأناش، فيما يتعلق بالتقرير التركيبي أولا الصفحة 73 اللي فيها التوصيات، الصفحة 73 التوصية الثالثة توصي لجنة المهمة الاستطلاعية ثالثا الحكومة بالتفكير في صيغة لمراجعة المنظومة الضريبية ودراسة



النائبة السيدة رفيعة المنصوري:

ماشي ضروري نكون في مهمة سي بووانو، غير السيد الرئيس هاد التعديل اللي قدمنا حتى احنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، قدمناه لفريق الأصالة المعاصرة المحترم، وهاد التعديل NORMALEMENT ما كانش خصنا تقدموه، لأن هذا التزام كان خص الحكومة تفاعل معاه مع المهمة الاستطلاعية، اليوم الشارع كي يعرف غليان، القدرة الشرائية تضربت ارتفعت بواحد غلاء ديال الأسعار ارتفعو بواحد الطريقة كبيرة جراء هاد الارتفاع ديال المحروقات، هذا التقرير دارتو مهمة استطلاعية، شفتي بلا ما تكون مهمة استطلاعية، كان بالأحرى على الحكومة أنها تحرك في قطاع المحروقات، ملي كنديو المقارنة، السيد الرئيس، كنديو المقارنة وكنجيو الدول ونديو LES POURCENTAGE ونديو النسب المئوية، ايوا نقارنو راسنا بالأجور، نقارنو راسنا بالقوة الشرائية ولا القدرة الشرائية، اليوم نعيب على الحكومة أنها ما تقبلش، اليوم العيب كل العيب أن الحكومة ما تقبلش بحجة أنها تكلفها اعتمادات مالية، صحيح، احنا لسنا في أننا نديرو واحد عدم التوازن للميزانية ديال الحكومة، ولكن عندما يتعلق الأمر بالقدرة الشرائية اللي كيوقع المغاربة كاملين، هنا خصها الحكومة تضحي، لأن ما يمكنش شي كتضحي في قطاعات، وملي كتهم القدرة الشرائية تغازل وتجاهل، اليوم الحكومة كانت مجبرة أنها تجيب هاد مشروع قانون المالية، قدمنا تعديل، قوبل بالرفض ونحن سنتشبت إلى أن يقبل هذا التعديل، والسلام.

السيد الرئيس:

سي أبو درار، لا، صاحب التعديل، تفضل، صابني؟ طيب، أعرض هاد التعديل للتصويت: انتهى النقاش السيد

النائب، إذا سمحت انتهى النقاش، السيد النائب، السيدات والسادة النواب.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 100

المعارضون: 185

الممتنعون: لا أحد

نفس التعديل ورد من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أعرض هذا التعديل للتصويت، السيدة النائبة تدخلت، طيب لك الكلمة، السيد النائب، تفضل.

النائب السيد عمر عباسي:

السيد الرئيس، أولا هذا تعديل وهذا تعديل اللي هي دّخلات مؤيدة للتعديل الفريق الأصالة والمعاصرة ونظرا لأهمية هذا الموضوع نحن متشبتون بتقدمه، لأنه اختبار لخطابات القدرة الشرائية لأنه المقاطعة كانت صرخة ضد الغلاء في بلادنا، لأنه مجلس المنافسة محمد، لأنه سعر المحروقات غالي على المغاربة، لذلك هذا اختبار حقيقي وجددي واش الناس عينها على القدرة الشرائية بالمغاربة ولا عينها على شي حاجة أخرى.

السيد الرئيس:

السيد الوزير تفضل، شوية ديال الهدوء.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

لتحصين القدرة الشرائية كما تعلمون في قانون المالية في مشروع قانون المالية 2019 احنا زدنا في صندوق المقاصة 5 ملايين درهم، وهاد التعديل المقترح كيف قلت لكم عندو آثار ديال 6 دالملايير درهم، وبالتالي التوازنات المالية ما كتسمحش نعملو هاد الشيء هذا وإلا زايدين بلادنا لهذا يعني تحت شعارات.



نفرقوا ما بين جميع أنواع الضرائب والمكوس والرسوم شبه الضريبية هذا كتقديم، ولا أظن أن تقرير اللجنة الاستطلاعية وجلساتها سر من أسرار الدولة سيرفع عنها الحجز من بعد 30 سنة أو 20 سنة، السيد الرئيس أنتم في الصحافة تكلمتمو بأن هاد اللجنة الاستطلاعية كانت توافقية وتكلمتمو المهمة الاستطلاعية بأنه كانت توافقية والتقرير خرج بصيغة توافقية ونحن لن نستحيي إيلا كان عندنا شي موقف كتبناوه حزب الأصالة المعاصرة وكنعرفو نقولوه، ولكن دك الشي اللي كنقولوه داخل القاعة كنعادو نقولوه في الصحافة، هاد التعديل جنبناه السيد الوزير كنا كتنماو كلمة واحدة من الحكومة، عرفناه غادي ترفض، كنا كتنماو كلمة واحدة منكم وهو التزام الحكومة بتسقيف الأسعار وما خرجتوهاش كنت ذكيين معنا في لجنة المالية، كنا كتنماو هاد الكلمة تخرج لأن حنا غادي نسقفو أسعار ونسقفو الأرباح ديال الشركات جينا لكم بتعديلات أخرى احنا ما كنهضروش من الفراغ كتنبعو كلام الحكومة انما اللي كتتحكمو انما اللي عندكم الرقام ولكن تقدمنا بهاد التعديل لإحراج الحكومة، تتقول لي أودي لا خليو la tic غادي ناقشو وحتى التقرير ديال الإستطلاعية، كنظن اللغة العربية واضحة اللي سمعت من السيد الرئيس، مراجعة المنظومة الضريبية والضريبة الداخلية على الإستهلاك، هذا كلام واضح اللغة العربية واضحة واو العطف هي اللي قراونا منين كنا صغار، المنظومة الضريبية والضريبة الداخلية على الإستهلاك، عاود اقرا الجملة اللي قلتي السيد الرئيس، أنا سمعتها من فمك ماقريش التقرير مزيان، ولهذا نتمناو التزام الحكومة بتسقيف الأرباح، نسدو الباب من التأويلات السياسية فهاذ الباب، الإقتصاد الوطني ما محتاش لينا، ندخلو أكثر ما هو احنا مبخسين نبخسو معنا حتى الإقتصاد الوطني، اللي عندو شي مزايدة على سياسية يديرها هنا في البرلمان، خليو عليكم الإقتصاد الوطني فالتقار، وشكرا.

السيد الرئيس:

تفضل سي بلافريج، تفضل السيد النائب بدون تعليق من فضلك.

النائب السيد عمر بلافريج:

شكرا السيد الرئيس،

أولا هاد القضية ديال المهمة الاستطلاعية ما كرهناش من أجل الشفافية نعرفو المواقف ديال كل عضو على حدة فكتوجه السيد الرئيس عطينا الأسماء باش نعرفو هاد القضية ونطويوها وإيلا بغينا نسترجعو الثقة راه خاصنا نعرفو الأشياء بشفافية بكل احترام لفرق المعارضة، أنا كنعارض هاد التعديل لسبب بسيط كنظن بأن ماشي الدولة اللي خاصها دير مجهود فهاد المجال ديال المحروقات راه الدولة محتاجة الأموال الاستثمار في التعليم وفي قطاعات أخرى بل شركات المحروقات اللي حقتات أرباح غير أخلاقية لمدة سنتين ونصف أرباح غير أخلاقية فهذا هو السبب وعلاش كنعادو نفسرو لكم، شكرا.

السيد الرئيس:

تفضل السيد النائب، نحترموا الجو العام من فضلكم، المحروقات تيخص الجو يبقى هادئ.

النائب السيد هشام المهاجري:

شكرا السيد الرئيس،

إيلا تفضلتمو عطيتونا حتى حنا الكلمة في جو هادئ ربما لا بد أن نذكر بأن رئاسة اللجنة الاستطلاعية كانت عند السيد رئيس اللجنة المحترم اللي نقبلو منو يعطينا ماشي نوع من الأستاذية ونظرا للحنكة ديالو في المالية نقبلو منو ولكن ما نقبلوش منو بأنه النواب ديال الأصالة المعاصرة ما كيغرفوش يفرقوا ما بين الضرائب وعشنا معك السيد الرئيس 15 اليوم و20 يوم وكتعرفنا بأننا



السيد الرئيس:

شكرا، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 100

المعارضون: 191

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 5 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 191

المعارضون: 100

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 6 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 191

المعارضون: 100

الممتنعون: لا أحد

نمر الآن إلى المادة 7 المتعلقة بالإعفاءات، ورد بشأن هذه

المادة تعديل من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، أحد

مقدمي التعديل شكرا تفضل السيد النائب.

النائب السيد علال العمراوي:

التعديل رقم 10، السيد الوزير احتراماً والتزاماً بمبادئ

التعادلية الاقتصادية والإجتماعي، تنهدفو بهذا التعديل أننا نجعلو.

النائب السيد عمر عباسي:

شكرا السيد الرئيس، فهاذ التعديل

السيد الرئيس:

السي عمر هو اللي قدمو، طيب من الجنوب إلى الشمال.

النائب السيد عمر عباسي:

شكرا السيد الرئيس،

هاذ التعديل يروم إعفاء الشركات والمقاولات التي تنجز أشغالا بالأقاليم المغربية الجنوبية المسترجعة سنة 1975 و1979 إلى غاية سنة 2040، في الحقيقة هاذ التعديل دأب الفريق الإستقلالي دائما على تقديمه، وحرصا منه على تشجيع الإقتصاد الوطني وعلى تحفيز المقاولات الوطنية التي تنجز أشغالا في الأقاليم الجنوبية الوطنية، ونعتقد بأن السياق العام الوطني الذي يتميز بالنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، وبضرورة تشجيع النسيج الوطني الإقتصادي الوطني على الاستثمار في أقاليمنا الجنوبية، نعتقد بأن هذا التعديل هو تكريس أيضا لأمر يعني معمول به في تلك الأقاليم، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

كما تعلمون المقاولات القائمة حاليا بالأقاليم الجنوبية تستفيد من جميع الإمتيازات الضريبية المنصوص عليها بالمدونة العامة للضرائب، ولاسيما إمكانية استرجاع الضريبة على القيمة المضافة، شريطة أن تحترم الإلتزامات المتعلقة بوضع إقرارتها، ويعتبر المشروع الحالي لميثاق الإستثمار مناسبة لإرساء مقاربة جهوية للإستثمار تمكن من تخصيص حوافز للإستثمار حسب الجهات، مع دعم مباشر لها من قبل الدولة.



السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 100

المعارضون: 187

الممتنعون: 2

المادة 7 المتعلقة بالتكاليف القابلة للخصم، ورد بشأنها تعديل من السيدين النائبين مصطفى الشناوي وعمر بلافريج، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

النائب السيد عمر بلافريج:

شكرا السيد الرئيس،

هاذ التعديل كينطالق من واحد المبدأ بأن كنعثيرو احنا بأن الدولة ولا الحكومة خاصها يكون عندها أولوية حقيقية للتعليم فهذا تشجيع للتعليم، تشجيع المقاولات وبالأخص المقاولات الكبرى لدعم الجمعيات التي كتمارس كنفولو المهمة ديا لها في مجال التعليم، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هو في الواقع هاذ المقترح تعديل كيحصر الهبات النقدية والعينية اللقابلة للخصم في مجال التعليم، في ما عندنا احنا بالتالي يتحدد من الإمكانية ديال تمويل المشاريع الإجتماعية الأخرى ذات المصلحة العامة، في إطار الإتفاقيات مع باقي الوزارات، ولذلك فالتدبير المقترح في المشروع الأصلي يكتسي طابعا شموليا، وتدخل في إطاره جميع الجمعيات بمختلف أنشطتها.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عمر بلافريج:

غير الجواب باش ما نكرروش النقاش اللي كان في اللجنة، أولا هاذ الشئ ديال الحق في الخصم كايين في ما يخص الجمعيات اللي عندها المنفعة العامة، فكايين إطار عام كايين، هذا إطار جديد قلنا جمعيات، إيلا بغينا يكون تحفيز في مجال التعليم، خاصنا نشجعو المقاولات يستثمرو و أو لا يدعمو هذاك القطاع بصفة خاصة فهذا هو الهدف منه، وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 187

الممتنعون: 100

المادة 7 دائما مرتبطة بالتكاليف القابلة للخصم، ورد بشأنها تعديل من فريق الأصالة المعاصرة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل السيد النائب.

النائب السيد سعيد الضور:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، تنقترحو إضافة بند بالنسبة للأجر الإجمالي الشهري لمدة 36 شهرا، بتدئ من تاريخ التعيين المدفوع للكفاءات والخبرات العلمية المغربية بالخارج التي تختار العودة للعمل بأرض الوطن، يحدد من طبيعة الحال بنص تنظيمي كيفية تطبيق هاذ البند، وهذا من طبيعة الحال احنا ننعثيرو بأن بلادنا تتعاني من هجرة الكفاءات، وبالتالي، ماشي هو هذا؟



الوضعية الاقتصادية اللي تتعيشها البلاد، هاد القطاعات الله يعاونهم تيرجحو حنا بغيناهم ييرجحو، القطاع ديال المحروقات والقطاع ديال الاتصالات بغينا الحكومة تزيد واحد شوية شي بركة 6% في عوض 31% توي 37% حنا أ سيد وهدى زدنا لكم موارد أش غتقولو؟ شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

أولا اعتماد هاد التدبير يمس بالعدالة الجبائية وتنافسية القطاعات، لأنه من الضروري أن نوفر استقرار ضريبي في انتظار المناظرة الوطنية حول الجبايات اللي غنظموها إن شاء الله في شهر ماي المقبل، الهدف منها مناقشة وضع ورؤية استراتيجية شاملة خصوصا فيما يتعلق بأسعار فرض الضريبة على الشركات، ولأنه مبدئيا لا يجب تضريب الشركات حسب القطاعات كل على حدة وبالتالي فهو تعديل غير مقبول.

السيد الرئيس:

إذا لم يكن هناك رأي آخر أعرض التعديل للتصويت، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عمر عباسي:

في الحقيقة أنا بغيت نؤيد هاد التعديل لسبب بسيط لأنه مهم ولأن الدفع اللي قال السيد الوزير غير دقيق، أولا احنا هاد المناظرة ديال الضرائب ولات هي الفزاعة باش الحكومة كترفض أي تعديلات سواء في اللجنة، سواء في الجلسة العامة وأنا بغيت نذكر أنه الحكومة لم تنفذ توصيات المناظرة السابقة، لذلك رجاء كفو عن ترداد سوف ننظم المناظرة ديال الضرائب، سوف ننظم، ثانيا هاد القطاعات اللي كيهما التعديل كيتجني أرباح كبيرة

السيد الرئيس:

هذا خاص بضرية التضامن، رقم 7، التعديل رقم 7، تفضل.

النائب السيد هشام المهاجري:

السيد الوزير، هذا تعديل للملاءمة مع مادة جاية في ما يخص الدخل المتعلق بمساهمة تضامنية للسيدات والسادة البرلمانيين والسادة الوزراء والسادة رؤساء الجهات، ولهذا غادي نسحبو هاد التعديل لأن عرفناكم ما غتوقفوش على المادة، تنهضرو في الأصل.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت، آ سحبته. هذا خبر أبيض، شكرا المادة 7 دائما الخاصة بسعر الضريبة تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد أبدالار:

هاد التعديل هذا جنبناه جينا بغينا نعاونو الموارد الضريبية ديال الدولة ديالنا، وكذلك جنبناه تفاعلا مع تقرير اللجنة الاستطلاعية، كذلك هو جا مع التعديل الأولاني ديال خفض الضريبة على الاستهلاك وحيث عرفنا بأن فعلا المورد ديال الدولة غتنقص جنبنا هاد التعديل يعني وبرالينا، فيايل كان التعديل الأول السيد الوزير يقول ليك راه غادي يخفض من الموارد فأش غادي يقول فواحد التعديل غادي يرفع من الموارد وغادي يرفع بشكل كبير جدا وهو مطلب أساسي ديال واحد العداد ديال النواب المحترمين حسبناهم في الخرجات الإعلامية وفي واحد العدد ديال المنابر تيطالبو بمهاد التعديل واليوم وقت المعقول غادي نشوفوا واش داك الشي اللي كان تيتقال صحيح ولا فقط من المزايدات السياسية، لذلك التعديل ديالنا دعما للاقتصاد الوطني وتزامنا مع



السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هو الحكومة جات بواحد فهذا مشروع قانون المالية بتخفيض ديال الضريبة على الشركات بالنسبة للمقاولات المتوسطة، اللي كتريح أقل من مليون درهم سنويا، أو التخفيض كان من 20 إلى 17,5%، وهذا التخفيض تيكلف، غير يكلف الميزانية ديال الدولة 600 مليون درهم، وبالتالي إلى هبطنا من 17,5% إلى 15% فهذا معناه أننا التكلفة دياها غتتهبط لمليار و200 مليون درهم في سنة واحدة، وبالتالي في إطار يعني التوازنات المالية فاحنا كنعتبرو هاذ أولا هاذ الشي اللي جا به مشروع قانون المالية هو تحفيز للمقاولات الصغرى والمتوسطة وبالتالي هاذ التعديل يمكن النظر فيه إن شاء الله في إطار المناظرة الوطنية ديال الضرائب اللي كيف تحدثنا عليها قبل قليل.

السيد الرئيس:

معذرة السيد الوزير، أعرض التعديل الأول للتصويت، تفضل أنت مساند، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عمر بلافريج:

مرة أخرى كل الإحترام لفرق المعارضة غير باش ما يكونش سوء تفاهم ولا شي حاجة، علاش كنعارضو احنا هاذ التعديل حيث كنعتبروه بأن ما خصناش نقصوه من ميزانية الدولة هاذي أولا، ماشي الوقت باش نقصو من الميزانية ديال الدولة اليوم، ثانيا هاذ الضريبة هاذيك السعر ديال 20% اللي تصاعدي يا الله بدا العام اللي فات، وأنا إلى حد الساعة ما سمعت حتى شي مقاول متوسطة كتشكى من هذيك 20%، وبالتالي هاذو إيلا هبطناها ل15%، رها تطبق حتى على المقاولات الكبرى، واش غنعطيو الفلوس للشركات الكبيرة، فهذا هذا السبب بكل احترام لموقف الفرق الأخرى في المعارضة، وشكرا.

كتجني أرباح كبيرة، لذلك هاد تضريرها بهاد الطريقة لفائدة المالية العامة ولفائدة الإقتصاد الوطني ولا يمس بالتنافسية.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 187

الممتنعون: لا أحد

المادة 7 دائما المتعلقة بسعر الضريبة تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في الواقع تعديلان تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد المجيد الفاسي الفهري:

شكرا السيد الرئيس،

إن هاذ التعديل تيجي أساسا دفاعا للمقاولات المتوسطة، إذن في الطريقة احتساب ديال الضريبة على الشركات، الجدولة اللي قدمتيو في مشروع القانون تقولو بأنه المقاولات اللي المبلغ الربح الصافي دياها أقل أو يساوي 300.000 درهم تتاخذو ليهم 10% ومن بين 300.000 درهم ومليون ديال الدرهم 17,5%، كنعتبرو بأن هاذ النسبة بزاف وكثيرة كنعترحو 15% لأنه المقاولات المتوسطة إيلا بغينا نقدو الإقتصاد الوطني خاصنا ندعموها وخاصنا نعاونوها على الإستثمار وعلى التشغيل عبر تقليص العبء الضريبي، وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل الأول للتصويت، آ السيد الوزير، بقدر ما تشوفو قدامي نسيت..



السيد الرئيس:

تفضل، السي الحجيرة تفضل.

النائب السيد محمد الحجيرة:

أن الفلسفة اللي جا بها التعديل واضحة، وأنه الهالش اللي كيتحول من 300.000 درهم 301.000 درهم كينتقلو فيه من 10 إلى 17,5 كما جاء في المشروع، لذلك كندفعو بهاذ الشكل المقاولات تمشي تغش بشكل لا لأنه من 300.000 حتى مليون، وبالتالي هاذ العملية هاذب إيلا بغينا نشجعو شي أو نحاربو البطالة، هاذ العملية هاذي المقاولات كنعرفو في القراءة بالنسيج المقاولاتي على المستوى الوطني، المقاولات الصغرى والمتوسطة هي اللي كتشغل بزاف، وبالتالي ما يمكنش مباشرة كينتقلو من 10% ل 17,5%، وأنا أفضل أنه أو دعما للإقتراح اللي جا به الفريق المحترم أنه الرقم يبقاو في 15.1%

السيد الرئيس:

أعرض التعديل الأول للتصويت: ديال الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية،

الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون: لا أحد

التعديل الثاني دائما الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد المجيد الفاسي الفهري:

الله يخليك السيد الرئيس، إيلا تقدر تبدا تعطي رقم التعديل كل مرة باش ما باش نتبعو مزيان.

السيد الرئيس:

السي الفاسي ما سمعتك شي، رقم 5.

النائب السيد المفضل الطاهري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

عرفت شركة الإتصال في بلادنا خلال السنوات الأخيرة ازدهارا كبيرا وحققت أرباحا مهمة جدا مما جعلها من أقوى المقاولات بالبلاد، بل إنها أصبحت تضاهي أكبر البنوك والمصالح الإدارية تقترح إخضاعها للضريبة على الشركة بسعر 37% إسوة بمؤسسات الإئتمان وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير وشركات التأمين، وشكرا.

السيد الرئيس:

كلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

إيلا سمحتوا نفس التعديل اللي تحدثنا عليه قبل قليل وبالتالي فهو يعني نفس الجواب غير مقبول.

السيد الرئيس:

أعتقد تفضلي السيدة النائبة، مؤيدة؟

النائبة السيدة رفيعة المنصوري:

غير هاذ التعديل كيما جا على لسان لسان النائب المحترم أنه كيرفع نخصو نضيفو شركة الإتصالات، غير السيد الوزير في إطار التضامن وفي إطار أننا نضخو اعتمادات مالية جديدة كبيرة للميزانية العامة والتوجه ديال الحكومة أيضا في الأجوبة ديالها ديال معظم التعديلات اللي كنقدمو، اقترحنا إضافة شركة الإتصال ما



الفوق تتخلص 20% إلى مليون درهم، فوق مليون درهم كإينة ذلك 31 احنا قلنا من أجل استقرار ضريبي وهذا غريب احنا اللي ولينا كندافعو هاذ الكلام ديال الحكومة يبقى هاذي من جهة ثانيا هاذي. هذه هاد زيد في الميزانية ديال الدولة راه قدراتها الحكومة 617 مليون درهم، وباش تفهموا شنا هي نفهم الجميع شنا هي شنو يمكن لنا نديروا ب 617 مليون درهم هي يمكن نوفروا التكوين المستمر بمعدل 2000 درهم لكل مدرس في المغرب اللي في الوقت اللي اليوم بالأرقام اللي عندنا من طرف الحكومة غيتخصص 30 درهم لكل مدرس واش يمكن لكم ديروا شي تكوين مستمر في المستوى ب 30 درهم كمدل المدرسين فهذا هو التعديل، وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هو فقط أولا للتوضيح الضريبة ديال الشركات منذ مع قانون المالية 2018 ولي تصاعدية ما معنى تصاعدية معناه أنها بحال الضريبة على الدخل يعني الشركة اللي تتربح 500 ألف درهم 300 ألف درهم الأولى غتخلص عليها 10 % ما كتخلصش عليها 17.5 % غتخلص عليها 10 % ومن 300 ألف درهم ل 500 ألف درهم غتخلص عليها 17.5% وبالتالي ما كإينش يعني هذاك المشكل اللي شرتيوا له، التعديلان واحد فيه 15 % وواحد فيه 20 % جات الحكومة ب 17.5 % و هو حل وسط، شكرا.

السيد الرئيس:

تفضل السيد النائب.

عرفناش علاش رفضتوه يعني كنتقترحو مع واحد ال شركة اللي كتتحقق أرباح مهمة والتبرير ديالكم بغينا تبرير منطقي، باش حتى احنا نفتنعو لأن ما يمكنش في الأول كتقولنا بأن ما غاديش نقدرو لأنه بغينا اعتمادات راه ما نقدروش ندعمو واحد الفئة، وملي كنتقترحو عليكم شركات عملاقة كتتحقق أرباح مهمة أنه تنضاف للضريبة على الشركات نرفعوا لها كتقولو لا، بغينا واحد التوضيح اللي هو منطقي، وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل الثاني للتصويت من طرف الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون: لا أحد

المادة 7 ورد بشأنها تعديل من السيدين النائبتين مصطفى الشناوي وعمر بلافريج.

النائب السيد عمر بلافريج:

شكرا السيد الرئيس،

هو مجال المحروقات خريناه احنا فالتعديلات هاذيك المساهمة تضامنية الجديدة، ذاك الشي علاش ما لقتيوهاش هنايا في الضريبة على الشركات، بالعكس احنا قلنا كيما عبرت عليها قبل قليل بأن هذاك السعر ديال 20% يا لاه بدا العام اللي فات، وعلاش والسيد الوزير كيتكلم لينا على مناظرة جاية في شهر أبريل ولا شهر ماي وعلاش كتغيرو هاذ العام؟ علاش؟ واش المقاولات المتوسطة جات تشككات؟ احنا حيث بغينا نعرفو؟ الشركات الصغرى كتخلص 10% الضريبة ملي كتفتوت شوية حيث كتبقى تخلص 10% إلى حدود 300 ألف درهم من



والمتوسطة التي ترغب في الحصول على قرض بغرض تملك أو بناء مسكن رئيسي وذلك بغية التخفيف من التكاليف البنكية المرتبطة بالسكن الرئيسي، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير، هو في الواقع عندنا الآن 52 % من الأجراء اللي هم معفيين من الضرائب من الضريبة على الدخل وبالتالي غير معينين بماد الإجراء وبالتالي فهي الطبقة المتوسطة اللي عطينا هاد 10 % ويعني في أرض الواقع هاد 10% غالبا ما تكون كافية وتفوق في أغلب الحالات سعر الفوائد المطبقة على القروض، وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون: لا أحد

المادة 7 المتعلقة بالإعفاءات وفرض الضريبة بالسعر المخفض، ورد بشأنها تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، التعديل رقم 7، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عمر عباسي:

السيد الرئيس، هاذ التعديل قصد الملاءمة مع التعديل السابق اللي تقدمنا به التعديل رقم 2 على المادة 5، والذي يهم أيضا الأقاليم الجنوبية، ويتضمن هذا التعديل استفادة الشركات والمقاولات التي تنجز أشغالا بالإقاليم المغربية الجنوبية ما بين سنة 1975 و 79 الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل إلى غاية سنة 2040، ونفس المبررات التي سبق بسطها سابقا.

النائب السيد عمر بلافريج:

لا السيد الوزير اسمح اللي جيتوا انتم الأولين بماد 17.5 % ما نعرف منين جات وبانت اللي باللي جات وكان واحد التفاوض درتوا ديك 2.5 % في الجهة دالتضامن ونقصتوا لهم 2.5 % فهادي كان شي نقاش اللي أنا أعتبر بأن خص يكون الجدية هنايا باش ما يكونش تناقض عاوتاني نرجع لاسترجاع الثقة المصدقية في الخطاب كقولوا بأن الإستقرار الضريبي خاص يكون بأنها تكون مناظرة في شهر ماي وخليوا الاستقرار الضريبي حتى لماي وعدلوهما، لو المقاولات المتوسطة كلها جات وقالت لكم بأن 20 بزاف هبطوها ل 17% عنديروا 17 %، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 188

الممتنعون: 100

المادة 7 المتعلقة بخصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة تعديل للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية التعديل رقم 6.

النائبة السيدة عبلة بوزكري:

السيد الرئيس، المادة الأصلية تقول بتختم من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة في حدود 10% التعديل الذي جاء به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية جعله في حدود 20 % تبرير ذلك هو أن الهدف من هذا التعديل إلى رفع نسبة الخصم من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة المطبق على فوائد وقروض بالنسبة للأشخاص الذين يقتانون المشيدون مساكن رئيسية من 10 % إلى 20% وذلك تشجيعا للطبقات الفقيرة



السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

يعني نفس المادة 5 كان سبق يعني قدمت التعليل دياها.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت :

الموافقون: 100

المعارضون: 188

المتنعون: 2

المادة 7 المتعلقة بالإعفاءات، ورد بشأنها ثلاثة تعديلات من فريق الأصالة المعاصرة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل الأول، تفضل السيد النائب.

النائب السيد سعيد الضور:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، بلادنا تتعاني من هجرة الكفاءات، ولهذا السبب تقدمنا بمهاذ التعديل من أجل استقطاب وتشجيع الخبرات والكفاءات المغربية باش ترجع لبلادها، كذلك هناك الخطاب الملكي الأخير، بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية، حين شدد على اتخاذ التدابير الملموسة في هذا الشأن، والصياغة ديال هاذ التعديل هي كما يلي: تعفى من الضريبة على الدخل، الأجر الإجمالي الشهري لمدة 36 شهرا تبتدى من تاريخ التعيين المدفوع للكفاءة والخبرات العلمية المغربية بالخارج، التي تختار العودة للعمل بأرض الوطن، يحدد بنص تنظيمي كيفية تطبيق هذا البند.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

وإن كان كنتفهمو هاذ التعديل، فالمقترح المشكل ديالو هو أنه من شأنه أن يؤدي إلى تطبيق نظام تفضيلي ستستفيد منه فئة من المغاربة دون أخرى، مما يتنافى مع مبدأ المساواة.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت :

الموافقون: 100

المعارضون: 190

المتنعون: لا أحد

الكلمة لأحد مقدمي التعديل الثاني، السيدة النائبة.

النائبة السيدة مريم واحساسة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، المغرب كان صادق سنة 2009 على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك البروتوكول الإختياري المعتمد في دجنبر 2006، وكذلك كايين المادة 34 من الدستور اللي كتحت بأنه يجب تفعيل السياسات الموجهة للأشخاص والفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، لذلك قدمنا هاذ التعديل باش أنه يتم إعفاء من الضريبة على الدخل الأجر الإجمالي الشهري في حدود 10.000 درهم بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، ولمدة اللي هي محددة فقط 36 شهر من تاريخ الإبتداء في العمل، شكرا.



السيد الرئيس:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

كما سبق الذكر أحكام مدونة تنص حالياً على إعفاء الأجر الإجمالي الشهري في حدود 10.000 درهم لمدة 24 شهر تبتدئ من تاريخ تشغيل الأجير والمدفوع من طرف المقاول أو الجمعية أو التعاونية المحدثة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2022 في حدود 10 أجراء بما فيهم الأجير من ذوي الإحتياجات الخاصة وتشجيع التشغيل يمر أساسا عبر التكاليف الإجتماعية عوض التدابير الجبائية، وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل الثاني للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون: لا أحد

التعديل الثالث من طرف فريق الأصالة والمعاصرة تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة زهور وهابي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، من أجل إعادة إدماج السجناء في الحياة الإقتصادية يقترح فريق الأصالة والمعاصرة..

السيد الرئيس:

الصوت من فضلك الصوت السيدة النائبة.

النائبة السيدة زهور وهابي:

من أجل إعادة السجناء في الحياة الإقتصادية الإدماج دياهم في الحياة الإقتصادية نقترح في فريق الأصالة والمعاصرة أن يتم الأجر الإجمالي الشهري في حدود 10.000 درهم المدفوعة للأجير من ذوي السوابق العدلية المدمجين في إطار مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء وذلك بتوصية من قبل المؤسسة أو من قبل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج شريطة أن يتم التشغيل في إطار عقد غير محدد السيد الوزير، وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هو نفس التعليل غير يمكن لي باش نضبطوا الأمور راه الأجير من ذوي السوابق داخلين فهاديك المدونة اللي تكلمنا عليها فيها 24 شهر وفيها 10 دالأجراء وفيها 10.000 درهم كلها داخلين فيها ذوي السوابق.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل الثالث للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون: لا أحد

المادة 7 الخاصة بالإعفاءات التعديل وارد من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية التعديل رقم 8.



النائبة السيدة رفيعة المنصوري:

التعديل يهم المادة 57 الإعفاءات النقطة 20 الأجر الإجمالي الشهري في حدود 10.000 درهم لمدة 24، في الفريق نقتراح تمديد المدة من 24 شهر إلى 36 شهرا، كذلك نقتراح أنه إضافة في حدود 5 أجراء بالنسبة للمقاولات أو الجمعيات أو التعاونيات المحدثة قبل تاريخ فاتح يناير 2018؛ النقطة الثانية في نفس التعديل نقتراح أن يتم التشغيل خلال السنتين الأوليتين ابتداء من تاريخ شروع المنشأة أو الجمعية أو التعاونية المحدثة خلال سنتي 2019 و 2020 بالنسبة للمقاولات أو الجمعية أو التعاونية المحدثة قبل تاريخ فاتح يناير 2018. إذن التعديل كقولوا بأن بما أن هاد المادة جات باش تشجع المقاولات على خلق مناصب الشغل، إذن على علاش كيتم إقصاء واحد المقاولات اللي كيتم إحداثها خلال السنتين الأخيرتين وإقصاء كذلك مقاولات أخرى التي لها طاقة كبيرة في خلق مناصب الشغل العديدة ومن أجل ذلك اقترحنا هاد التعديل، وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

فيما يخص التعديل الأول نبغي نذكر بأن مدة الإعفاء المحددة حاليا في 24 شهر تعتبر مدة كافية لتشجيع المنشآت على التشغيل، لأن قانون المالية لسنة 2018 حدد مدة هاد الإعفاء من تاريخ شروع المنشأة في الاستغلال عوض تاريخ إحداثها.

فيما يخص التعديل الثاني في الأحكام الحالية المنصوص عليها في المادة 57 ترمي أساسا إلى تشجيع المنشآت الحديثة النشأة على التشغيل، علما أن كل منشأة حديثة تعرف عند بداية مزاوله نشاطها بعض الصعوبات

السيد الرئيس:

تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة رفيعة المنصوري:

غير السيد الوزير بالنسبة للمنشآت الحديثة النشأة إيلا ما كانش إعفاءات لأن باش نقولو إيلا ما تمّش الإدماج ديالها راه غيكوم مشكل، يعني هي تقتل قبل أنها تشتغل لهذا احنا كنبالبو من الحكومة أنها تدمج حتى هي.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

المتنعون لا أحد

تعديل رقم 9 من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد المجيد الفاسي الفهري:

شكرا السيد الرئيس،

إذن هاد التعديل بالنسبة للمادة 59 المتعلقة بالخصوم والعناصر التي تخصم من المبالغ الإجمالية المنصوص عليها في المادة 57، وكنتقرو نزيد و واحد الفقرة رقم 6 متعلقة بنفقات تدرس الأطفال في حدود 6500 درهم لكل طفل سنويا، ثم وهادي أساسية غير أن مجموع المبالغ المرتبطة بتمدرس الأطفال المخصوصة لا يمكن أن تتجاوز 20 ألف درهم سنويا، إذن دائما إحتراما لمبادئ الفريق الإستقلالي هاد التعديل يأتي من أجل تنمية وتوسيع الطبقات المتوسطة، لأن إعفاء جزء من المبالغ المرتبطة بتمدرس الأطفال من الضريبة على الدخل فيه نوع من العدالة الإجتماعية،



الفريق الإستقلالي المحترم، لأن المعيار الأساسي في نجاح إصلاح منظومة تعليمية لا كان خصنا ناخذو un indicateur هو استرجاع الطبقة المتوسطة إلى المدرسة العمومية، هاذ الشي باش نجحات رواندا مثلا اليوم ولات الطبقة المتوسطة اللي كانت تصيفط ولادها للمدرسة الخاصة ولآت كترجع للمدرسة العمومية، هذا هو المعيار إيلا خذينا هاذ المعيار كمعيار أساسي وحققنا الناس باش يخليو أولادهم في المدرسة ديال القطاع الخاص راه زعما شي ما درنا، ولكن نقاش مهم خصو يكون ذاك الشي علاش بغيت نفسر موقفنا كمعارضين لهذا التعديل، وشكرا.

السيد الرئيس:

تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة رفيعة المنصوري:

غير السيد الرئيس منين كيحي شي تعديل كيهم شي فئة معينة راه كيكون مستند من الواقع ودائما نتأسف بأننا كنفارنو راسنا بواحد الدول، صافي احنا مع دعم المدرسة العمومية ومع إعطاء الجودة دياها ولكن هذا تحصيل حاصل، المدرسة العمومية اليوم أفلست الجودة ديال التعليم، الإكتظاظ، البنية التحتية اليوم أصبحت كل الفئات تدير كريديات وكندي اولادها تخلص لهم في مدارس خاصة، لهذا كنجيبوا هاد التعديل رافة بهاد الآباء لأنهم كيخلصوا الضريبة على الدخل لأن مفهوم الضريبة منين كيخلص مواطن الضريبة خصو يلقي جودة في التعليم في الصحة وفي البنية التحتية الحكومة ما وفراتلوش هاد الخدمات، وبالتالي كيزيد عليه نفقات زائدة وكيدي اولاده للمدرسة الخاصة، احنا اقترحنا بما أن الحكومة عاجزة على أنها تعطي واحد الجودة ديال التعليم تخفض النفقات ديال هاد الآباء من الضريبة على الدخل وبالتالي دعم لهاد الطبقة، وشكرا.

وأیضا تیخفف من العبء المادي للآباء، وبالتالي غیشجعهم على تدرس الأبناء دياهم وتعرفو بأن كاينة ظاهرة الهدر المدرسي إن هاذي طريقة أيضا باش نحققو من هاذ المشكل، شكرا.

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

أولا : كنتفهمو هاذ الطلب غير هو يمكن نذكرو بعض التحفيزات اللي جبائية اللي كاينة اليوم بالنسبة للطبقة المتوسطة، يمكنها الإستفادة من التدابير التحفيزية فيما يتعلق بإعفاء الفوائد المدفوعة لملك مخطط الادخار للتعليم Plan d'épargne pour l'éducation والتي من شأنها تمويل والتي الغرض منها في الواقع تمويل الدراسة بكل الأسلاك الدراسية؛

ثانيا : كندكر بأن أكثر من 50% من الأجراء غير خاضعين للضريبة على الدخل، وبالتالي فهاذ التدبير المتعلق بخصم نفقات التمدرس لا يفيدهم في شيء؛

ثالثا : التعديل يشمل فقط الملزمين الذين يدرسون أبنائهم في المدارس الخصوصية ويقصى الفئات الأخرى.

وبالتالي فإحنا مسألة التخفيف من تكاليف التمدرس يجب أن تعالج في إطار مقارنة أخرى ليست بالضرورة في ذات طابع جبائي.

السيد الرئيس:

نمر إلى.. تفضل السيد النائب.

النائب السيد عمر بلافريج:

هذا حقيقة هذا نقاش حقيقي كيحيو كل عام وبناء زعما يكون هاذ النقاش، علاش احنا كنعارضو هاذ التعديل اللي جا به



السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

احنا مع يعني تحسين القدرة الشرائية للمواطنين ولكن عندنا أيضا إكراهات ويعني إعادة الجدولة ديال الضريبة العامة على الدخل الطريقة اللي تقدمات عندها آثار يعني جد مهم على المدخول ولا المداخيل ديال الضريبة العامة على الدخل وبالتالي فلا يمكن قبولها.

السيد الرئيس:

السيد النائب، داعم؟

النائب السيد عدي بوعرفة:

داعم أكيد، السيد الوزير المحترم 3 دالاعتبارات أساسية لهاد التعديل:

-أولا: بالنسبة للموظفين والمستخدمين وهي الفئات ديال الشعب اللي كتأدي الضرائب ديالها من المنع لا يمكن للمستخدم أو موظف أن يتهرب من أداء الضرائب هذه النقطة الأولى؛

-النقطة ثانية: هذا مطلب ديال الحركة النقابية المغربية وهذا مطروح في جدول الأعمال ديال الحوار الاجتماعي لأنه أساسي ومن النقط الأساسية هاد التعديل هذا السيد الوزير؛

-النقطة الثالثة: واللي هي مهمة الأغلبية ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية هي عائلية وكتشتغل فيها العائلات كل عام، ولكن بغينا نفتحوا على مجموعة ديال الأطر المعطلة اليوم ونظرا لأنه البطالة وصلات اليوم عندنا في المغرب لواحد المستوى لا يطاق، نتمنى أنه تاخدها بعين الإعتبار باش يكون هناك تخفيف من الإحتقان الاجتماعي، وشكرا.

السيد رئيس:

شكرا للسيد النائب، أعرض التعديل للتصويت :

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 100

المعارضون: 190

الممتنعون: لا أحد

المادة 7 المتعلقة بسعر الضريبة ورد بشأنها تعديل من فريق الأصالة المعاصرة تعديل رقم 12 تفضل السيد النائب السي أبو درار.

النائب السيد محمد أبدالار:

المادة 73 سعر الضريبة جينا هاد التعديل لتخفيف العبء على الأجراء، هاد الفئة هذه هي الفئة السهلة للحكومة باش تزيد عليها الضريبة، الحكومة الوقت فاش خصها تعلق على موارد على موارد أخرى للمالية والعجز اللي وصلاتوا المالية العمومية بفعل التدابير ديال الحكومة يعني الأجراء هم دائما الفئة المستهدفة لذلك من أجل رفع القدرة الشرائية اقترحنا أن جدول ديال التضريب بالنسبة للأجراء يكون فيه شوية ديال التعديل ابتداء من الفئة الشريحة اللي الدخل ديالها إلى غاية 30 ألف درهم ضفنا 6000 درهم، كذلك من 36 ل 50: 8% ، 50 ل 60: 15% ، 60 ألف ل 80 ألف: 25% ، من 80 ألف ل 240 ألف: 30% ، و38% اللي مازاد على الأرقام اللي قلت فهذا التعديل الهدف الأساسي ديالو الرفع من القدرة الشرائية للأجراء كذلك تشجيع المقاولات على تشغيل الأطر اللي هو واحد المطلب اليوم وصلنا له مطلب أساسي في الإقتصاد ديالنا، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض، اسمح لي السيد الوزير معذرة مرة أخرى، تفضل.



الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون: لا أحد

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

ربما غير للتوضيح، لأن هاذ المقترح حتى هو تيههم إعادة جدولة يعني الضريبة على الدخل، للتوضيح فاللي كيتقاضى سميك ما تخلصش الضريبة، قلت لكم عندنا 52% من الأجراء ما تخلصوش الضريبة على الدخل، وإن كان الإقتطاع من المنبع، لأنه هاد هاد الجدول التصاعدي ديال الضريبة على الدخل كييدا أو كيتم يعني التطبيق ديالوا ماشي على الخلصة كنجيدوا من واحد العدد تالاقطاعات داك الشي اللي تخلص الضمان الإجتماعي يتحيد وداك الشي اللي تخلص التقاعد كيتحيد وكيديو بالإضافة لهاد الشي هذا واحد 10% يعني كخصم، عاد تديروا الإحتساب، وبالتالي لي عندوا 4000 درهم ما تخلصش الضريبة ماشي اللي عندوا سميك، هادي فيما يخص التعليل ديال يعني الجدول في نفس التعليل اللي عطيت قبل قليل.

السيد الرئيس:

إذا لم يكن هناك تعقيب، تفضل السيد النائب السيد الشناوي، تفضلوا.

النائب السيد مصطفى الشناوي:

شكرا، هو مؤيد ولا داعي هو في الحقيقة يعني الكل كي عرف بأنه الضريبة على الدخل نسبة كبيرة فيها كيأديوها الأجراء، والمناظرة السابقة اللي كانت على الضريبة أكدت هاد المعطى ومن التوصيات كذلك التفكير في مراجعة هاد les tranches والنسب وهذا من المطالب الأساسية اللي حاضرة بقوة في الحوار الإجتماعي، والحكومة كتجدي نفس الخطاب

المادة 7 متعلقة بسعر الضريبة دائما تعديل من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية التعديل رقم 10 تفضل السي العمراوي، شكرا على صبرك.

النائب السيد علال العمراوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير، عندنا مطلب وتعديل فهاد هاد النقطة هادي بالذات اللي كي جعل المنظومة الجبائية المطبقة على الدخل تكون أكثر إنصاف وأكثر توازن، وباش نخففوا العبء الجبائي المفروض على الطبقات المتوسطة والفقيرة، توزيع المقترح من طرفكم لهاد الأشطر المعدلات ديال الضريبة لا تراعي القدرة الشرائية للمواطن وخاصة الطبقات الفقيرة ماشي المتوسط، هناك التوجيهات السامية، متعددة في هاد المجال، ولكن مع الأسف إلى الحد اليوم لا الحكومة الحالية ولا السابقة قدمت أي مقترح اتجاه هاد التوسيع ولا على الأقل التوازن هاد المنظومة، نذكركم السيد الوزير أن الحد الأدنى للأجور سميك، اليوم راه 3000 درهم، اليوم هاد المنظومة اللي كتقتارحو علينا، اليوم اللي كيتقاضى الحد الأدنى للأجور سميك، اليوم تخلص الضريبة على الدخل وهذا راه ماشي طبقة متوسطة، هذا كنعبروه طبقة فقيرة كيفما بغيتي نحسبها راه طبقة فقيرة، على الأقل احنا تنطلبوا في التعديل على الأقل أنه توصل 36%، في انتظار أن تكون في المناظرة المقبلة هناك واحد الدراسة، وما تنظنش أنها غادي تشكل شي عبئ على التوازن، شكرا.



الإعتبار مستقبلا في هاديك المناظرة اللي كان كل شي ولى
كيتماوها وكينتظرها، شكرا.

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هو تمت يعني المناقشة ديال هاد النقطة في لجنة المالية
بكل تفصيل، ولكن ما فيها باس نوضحو الأمور، أولا..

السيد الرئيس:

السادة النواب والسيدات والسادة النواب، من فضلكم،
من فضلكم..

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

يعني ملي كنتحدثو على الضريبة أو العائدات الأسهم،
فالعائدات ديال الأسهم هي الأسهم ديال الشركات ودوك
الشركات تيكونو خالصا 31%، وبالتالي الربح ديال الشركة
تتحيد منو 31% وداك 69% عاوتني كناخذو فيها ملي كتبغي
تعاد في البيع، تناخذو فيها 15% وبالتالي إيلا بغينا نديرو المقارنة
مع الضريبة على الدخل خص يكون واحد المقارنة يعني تكون
منطقية، لأن ما خصش الواحد بيدنا يفكر واش يدوز من عبر
الشركة ولا عبر الأجر، يمكن يخلص راسو وينقص من النفقات
ولا يتسنى ياخذ العائدات ديال الأسهم، وبالتالي كاين واحد
المنطق، يعني، إجمالي كيكون ما بين، اللي كيكون فيه توافق ما
بين الضريبة على الشركات زائد الإقتطاع ديال هاد 15% ماشي
هو مقارنة مع الضريبة على الدخل، 15% ما عندها علاقة
بالضريبة على الدخل، 15% هو اقتطاع إضافي على الضريبة
على الشركات، وبالتالي ما كندويوش على نفس الموضوع.

كل سنة، مع الأسف هذا مؤسف، يعني ما كايناش إرادة لإصلاح
الأوضاع ديال الشغيلة المغربية.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون: لا أحد

دائما في إطار مناقشة المادة 7 المتعلقة بسعر الضريبة،
تعديل ورد من السيدين النائبين مصطفى الشناوي وعمر بلافريج،
أحد مقدمي التعديل.

النائب السيد عمر بلافريج:

شكرا السيد الرئيس،

يالاه تكلم فيه سي مصطفى الشناوي، donc ما
نرجعليهش، هاد التعديل احنا قدمناه في شقين: الشق الثاني باش
نينو بأن الهدف ديالنا ماشي هي التقليل من مداخيل الدولة،
قلنا: "ومن أجل عدالة جبائية، نطبق نفس الجدول التصاعدي
بالنسبة لمداخيل من الأسهم في البورصة، من العقار، وعلاش؟
كيف يعقل؟ كيفاش بغيتو تشجعو الناس يكونوا أجراء، ونشجعو
الصناعة، إيلا كان اللي عندو شي دار كيكرهها، ولا اللي عند
الأسهم في البورصة كيخلص عليها 15% كضريبة على الدخل
والأجير كيقي يخلص تكيوصل 38% la tranche، تواصل
فالعدالة الجبائية من جهة ولا كان إرادة لتشجيع المقاولات
والأجراء، فبالطال تكون هاد العدالة الجبائية، وهاد الإجراء من
الممكن يدخل ميزانية الدولة 500 مليون درهم، راه ماشي
ساهلة، كنتمنى يكون الجواب إيجابي وهاد الآراء هادو تخاذ بعين



السيد الرئيس:

أعرض التعديل.

النائب السيد عمر بلافريج:

مؤيد للتعديل السيد الرئيس، لا، ماشي عاوتاني يكون مغالطات في النقاش راه كل شي كيقرا شوية الإقتصاد في العالم، راه مدونة الضرائب ماشي احنا اخترعناها، كنفارنو نفوسنا عدة مرات مع الدول المتقدمة ونشوفو آش كاين في أوروبا، واش الضريبة على الدخل في أوروبا في جميع الدول المتقدمة اجتماعيا واقتصاديا ومجتمعيا واش دايرين تحفيز للضريبة على الدخل على الريع؟ ماشي الريع بالجانب السلبي ديالو، الريع، واحد عندو الفلوس اليوم في المغرب ايلا كان عندك الفلوس احسن لك ماتخدمش، استثمر ودخل وتخلص ضريبة على الدخل أقل من إيلا خدمتي، إيلا بغينا نشجعو الناس يكونو أجراء، ويكونو منتجين في المجتمع، خاص يكون تحفيز بالعكس للطاقة، نقولو النافعة، هاد الشئ راه ماشي، باش ما نغلطوش الرأي العام، كاين التجارب لي عندها أكثر من 100 عام Donc مانجيوش احنا في بعض الأمور كنجيو للمغرب بحال إيلا المغرب ..عام.

السيد الرئيس:

شكرا.

النائب السيد عمر بلافريج:

نكمل عفاك السيد الرئيس، ما غندخلش بزاف من بعد.

السيد الرئيس:

شكرا.

النائب السيد عمر بلافريج:

نكمل غير هاذ الفكرة حيث هي مهمة.

السيد الرئيس:

لا، لا، التقنيين اللي قاطعوك، دقيقة، دقيقة إضافية.

النائب السيد عمر بلافريج:

السيد الرئيس، أحترم الجميع، وكنقولها وكناكد عليها، ولكن كنتطلب من الجميع يحترمني، ويحترم الذكاء ديالنا، نختالفو ماكاين حتى شي مشكل، ولكن احترام الذكاء هذا مبدأ أساسي، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون: لا أحد

المادة 7 المتعلقة بالخصم عن الأعباء العائلية، تعديلان من فريق الأصالة والمعاصرة، التعديل 13.

النائب السيد محمد أبدالار:

المادة 74 تتكلم على الخصم عن الأعباء العائلية، هاذي كذلك نتكلمو على الأجراء، أكبر دافعي الضرائب في المغرب، الوقت اللي خاص يكونو المقاولات هما أكبر دافعي الضرائب، احنا عندنا العكس، هما الأجراء، لذلك تنقترحو واحد الشوية ديال التخفيف، الأعباء العائلية كانت في الأول 360 درهم، درهم في النهار، تنطالبو الحكومة تزيد واحد الدرهم آخر في النهار، فإيلا كان الأجراء ما يستهلوش عندكم ولو درهم في النهار مايقى عندي ما نقول، لذلك فعاود 360 تكون 720، على أساس أنه يكون plafond السنوي 4320 درهم في عوض 2160 درهم، شكرا.



السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

بالنسبة للتعديل الأول هو خاص زعما في الواقع، التفكير في كل ما يخص الضريبة على الدخل بصفة عامة، وكاين بعض المجريات التي خاصنا نخدمو فيها في إطار هاذ المناظرة التي تكلمنا عليها، في ما يخص التعديل التي تقدمت به فريق الأصالة والمعاصرة فالآثار المالي ديالوا 600 مليون درهم، بالتالي غير مقبول.

السيد الرئيس:

أعرض، تفضل السي بوعرفة، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عدي بوعرفة:

السيد الوزير، الكل يعلم بأنه مجموعة ديال العائلات المغربية بشكل عام كعيش على التضامن العائلي، راه الأسرة الواحدة التي عندها واحد الإطار كيشغل على الوالدين ديالو أو على الأسرة ديالو، قلتي لي أن هذا من بين النقط الأساسية التي هي مضرورة داخل الحوار الاجتماعي كذلك، احنا بغينا هاذ القضية ديال المستخدمين والموظفين بشكل عام، راه صمام الأمان ديال الإستقرار أو ديال الإستمرار ديال الدولة ديالنا، لأن احنا خاصنا هاذ الموظف نعاونوه أو نساعدوه أو نخفو العبء الضريب ديالو، هاذو راه من بين النقط الأساسية التي هي مطروحة اليوم في الحوار الاجتماعي مع رئيس الحكومة، وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل الأول للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون: لا أحد

التعديل الثاني رقم 14 فريق الأصالة المعاصرة.

النائبة السيدة فاطمة سعدي:

نقترح في إطار الخصم عن الأعباء العائلية إضافة الوالدين الإخوة والأخوات القاصرين أو المعاقين في حالة غياب معيهم، وهذا تكريسا لقيم التضامن الأسري في مجتمعنا المغربي.

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هو الخصم عن الأعباء العائلية يهم اليوم أساسا الزوجة والأولاد من الصلب وكذا الأولاد الذين يأويهم المزم بصورة شرعية في بيته.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 100

المعارضون: 188

الممتنعون: 2

دائما في إطار المادة 7 الخصم عن الأعباء العائلية، تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، التعديل رقم 11 تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة خديجة رضواني:

شكرا السيد الرئيس،



السيد الرئيس:

السيدة النائبة داعمة؟ داعمة في إطار المعارضة.

النائبة السيدة رفيعة المنصوري:

في إطار المعارضة طبعاً، غير السيد الوزير غير باش اليوم احنا في ثقافتنا بأن موظف واحد في الأسرة راه كييعيل بمّاه وباباه والأسر الأخرى واللي مرض كيداويه، رأفة بمّاه الفئمة واللي هي تعتبر صمام الأمان ديال المجتمع غريب أننا كنقترحو على الحكومة تضيف شركة الإتصال اللي كتتحقق أرباح مهولة ما بغاتش! وجينا دبا كنقولو 3 دراهم أولاً درهم يضح لهاذ الطبقة اللي هي كنقول لك كتيعيل أسرة أو أسرتين يعني موظف واحد كييعيل القبيلة كلها، كنقول الحكومة لا، إذن ما بغيناش نعرفو المنطق وخاصة وأنكم رفعتو شعار بأن مشروع قانون المالية هو اجتماعي، نريد اللمسة الإجتماعية الحقيقية، كان يجب أن تقبلو هذا التعديل التعديل، وشكراً.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

المتنعون: لا أحد

المادة 7، في إطار الإعفاء دون الحق في الخصم، تعديلان من فريق الأصالة والمعاصرة، التعديل الأول رقم 15، تفضل السيد المهاجري، السيد النائب.

النائب السيد هشام المهاجري:

شكراً السيد الرئيس،

بالنسبة للتعديل رقم 11 اللي كيتعلق دائماً بالمادة 7 في موضوع الضريبة على الدخل وبالخصوص المادة 74 الخصم عن الأعباء العائلية، المادة تقول يخصم ما قدره 360 درهم من المبلغ السنوي للضريبة اعتباراً للأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع للضريبة على كل شخص يعوله حسب مدلول 2 من هاذ المادة، غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية اليوم يمكن أن تتجاوز 2160 درهم، الفريق يقترح يخصم ما قدره 600 درهم عوض 360، كذلك مجموع المبالغ المخصومة على الأعباء العائلية لا يمكن أن تتجاوز 3600 درهم، تبرير التعديل السيد الرئيس دائماً الدفاع عن هاذ الطبقة والتشجيع والحرص على القدرة الشرائية فالظروف ديال التدهور غلاء الأسعار وكثرة تكاليف ديال هاذ الطبقات هاذو، وكنضيفو السيد الرئيس بالنسبة لهاذ التعديل كنلاحظون هاذ الخصم ديال 360 درهم كي يمكن فقط هاذ الطبقة من 3 دراهم لكل طفل في الشهر، فهاذي واحد النسبة اللي هي ضعيفة جداً السيد الوزير بالنسبة للشريحة العليا الخاضعة لسعر 38% كي يمكنها من 136.8 درهم لكل طفل في السنة، علما أن الشريحة المعفية من الضريبة على الدخل لا تستفيد من هذا الخصم وهي الأحوج إليه ومن هذا المنطلق نسائلكم كيف يمكن ل 3 دراهم للطفل أن تخفف من وطأة وغلاء المعيشة المتزايد والذي هم كل مناحي الحياة والناجم عن الإرتفاعات المتتالية لمختلف الأسعار؟ وشكراً.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هو نفس الجواب بالنسبة اللي قدمنا لفريق الأصالة والمعاصرة لأن غادي في نفس الإتجاه.



ما قعتوناش السيد الوزير، لأن تقدمت 15 وتقدمت 20، الدفع اللي دفعتمو به والتنزيل التدريجي لتوصيات المناظرة السابقة، يعني، ما يمكنش بلد متقدم عندو 25 طن، قلتو بأن مجموعة ديال الشركات كستفد من الإعفاءات من بعد 5 سنوات في 17%، هبطتوها ل17.5% باش تكون مواتية وما كاينش التكلفة المالية، في نفس الإطار السيد الوزير، هادو مجموعة من المواد استهلاكية ديال الطبقة المتوسطة والفقيرة والمسحوقة، واللي كتخلص 7% وانا مؤكد بأن التكلفة المالية على التعديل هذا الحقائق المدرسية، الماء والضو، حليب الأطفال هادي مجموعة ديال المواد اللي مصنفة في سعر 7%، كنا نتمناو تقبلوا هذا التعديل السيد الوزير، لأن هادي هاد الطبقة الفقيرة المسحوقة المفضية، ايلا نقصنا لها حتى داك المبلغ غيكون زهيد، في إطار، يعني، التنزيل التدريجي لتوصيات المناظرة باش يكونوا عندنا 2 ديال النسب فيما يخص الضريبة القيمة المضافة، راه صعيب علينا العام الجاي السيد الوزير غادي تبجي وتقول بغيت نعيد 7% و 14% ونرد كل شي 10% ولا نرد كل شي 20%، خص يكون التنزيل التدريجي، ولكن للأسف الحكومة كتدفع بالتأجيل المناظرة وقت ما بغت، وكترجع على هاد الكلمة ديال المناظرة وقت ما بغت، يعني وسيلة الإقناع ديالكم فهاد النقطة بالضبط، ما تقبلنهاش السيد الوزير، هداك الشي علاش طلعتها للجلسة، شكرا.

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

أولا: غير باش نحيدو زعما كل لبس، المناظرة سيتم عقدها في ماي 2019، هذا تعهد من الحكومة، وثانيا غنخطو فوق الطاولة فهاد المناظرة جميع المواضيع اللي كتهم الضرائب، سواء الضريبة على الشركات، الضريبة على الدخل، الضريبة على

في البداية قبل ما نقدمو هاد التعديل، بدورنا في فريق الأصالة والمعاصرة كنتأسفو على الحادث اللي وقع في بداية الجلسة، وخصنا نوضعهو إلا في إطار واحد سوء الفهم لأن صراحة، حنا كأعضاء لجنة المالية كندوزو واحد تقريبا 12 أو 13 مجموعين بعض المرات بنهارها بليها، وإيلا ما كانش واحد الجو ديال بغض النظر عن الأغلبية المعارضة، كيكون واحد الجو ديال العلاقات الإنسانية باش نتمكنو من الأعباء ديال هداك الإشتغال، واللي بالمناسبة كنهو بالسيد رئيس اللجنة على الدور اللي كيقيم به وبالمرونة اللي كييعطيها للجميع سواء في المعارضة أو في الأغلبية واللي من خلال هديك المرونة تمكنا بأننا نخرجو بمجموعة ديال التعديلات مشتركة ما بين البرلمان للي خصها تنسب للبرلمان واللي كلها مشات في صالح الطبقة الفقيرة والطبقة المتوسطة وذوي الإحتياجات الخاصة، وإيلا بدرت من الفريق شي حاجة خارجة لهذا حنا كنعترضو عليها، لأن الجو ديال اللجنة كيتم بواحد البساطة، واحد المرونة السيد وزير المالية كيكون حاضر معنا، لأنه من غير هداك الجو ما يمكنش غادي ندوزو هاديك 12 يوم مجموعين.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب.

النائب السيد هشام المهاجري:

ونرجع للمعارضة.

السيد الرئيس:

لكن بنفس الأسلوب.

النائب السيد هشام المهاجري:

بنفس الأسلوب، السيد الوزير، أنا شخصيا تقدمت لكم بهاد التعديل، مشينا في التوجه ديالكم، لأن التعديل ديال 17%



واحد فيما يخص الإستثمار وفي ثلاثة أشهر فيما يخص التصدير، لأن التصدير هو معفي من الضريبة على القيمة المضافة لأن ما كاينش الاستهلاك في المغرب، وبالتالي خصك ترجع ذاك الضريبة على القيمة مضافة وهذاك حق للمصدرين، شكرا.

السيد الرئيس:

تفضل السيد النائب.

النائب السيد عدي بوعرفة:

دائما التعديل، السيد الوزير فيما يخص المواد الأولية اللي كتدخل في صناعة الأدوية نعم مكلفة ولكن واحد القضية اللي هي مهمة الصناعة الدوائية في المغرب مهمة اليوم ونفتخر بما تقوم به، ولكن إيلا بغينا نعاونوهاذ الناس بتخفيف العبء على المواد الأولية خصنا إعادة النظر في الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأدوية، هل يعقل في فرنسا الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأدوية 2% الضريبة على القيمة المضافة بالدول العربية 0%، احنا البلد العربي الوحيد اللي عندنا الضريبة على القيمة المضافة في الأدوية 7% والوزارات والحكومة كتقول كتتنقص من أثمانة الأدوية، حيدو لنا غير الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأدوية، وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل الثاني للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون: لا أحد

وغادي نديرو حتى...، كنا تكلمنا على هاد الشئ في، يعني، في اللجنة دالمالية غادي نجيبو حتى الضرائب المحلية، فيما يخص يعني غادي تكون مناظرة على يعني الجبايات كلها، وكيف قلت لكم غتكون في ماي إن شاء الله واحنا يعني من هنايا واحد الأسبوع أو أسبوعين غادي نخطوها في الموقع الإلكتروني ديال الوزارة باش يكون المسائل واضحة، وبالتالي هاد الشئ اللي زعما ماشي غير كلام باش نرجو الوقت، ولكن يعني تعهد؛

ثانيا: فيما يخص يعني هاد المناظرة باش نتكلمو عليها بشكل واضح احنا بغينا ناخذو فيها واحد العدد ديال المبادئ، اللي غادي تمكنا باش نوضعو الآليات باش غنخدمو في 5 أو 10 سنوات القادمة، ونديرو المخطط باش نمشيو لذاك الأهداف اللي غادي نسطروها، ومن جملة الأهداف فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة فهي خص تكون عندها واحد الأحادية يعني *la neutralité de la TVA* وهذا كيعني تيكون سلسلة ديال المتدخلين ملي تتكون واحد البضاعة، وبالتالي ملي تتعمل واحد الإعفاء في واحد المرحلة من ذاك السلسلة كتوضع خلل في السلسلة كلها، وبالتالي احنا كنطلبو منكم تفهمو مئا ماشي ما كنفهموش يعني التدخلات ديالكم ولا التعديلات ديالكم، كنعولو الضريبة على القيمة المضافة إيلا مشينا من هاد المنطق اللي قلت لكم خلقت لنا بلبلة وها أنتما شتو 40 مليار درهم خلاقت منين جات؟ جات لأنه كاين خلل في السلسلة ديال القيمة المضافة اللي كتكون عند اسمو، خصنا نديرو واحد التصور واضح ديال هاد الضريبة القيمة المضافة والقيمة المضافة نتفهموها مزيان ونشوفو، أما هاد الإعفاءات في الوسط راه ما مزيانش، اللي كتعهد به الحكومة واللي تعهدت به يعني من هادي واحد شهر أو شهرين، قالت لكم أولا غادي نصفي الدين القديم، ثانيا؛ الحديث غادي نتعهد بتطبيق المراسيم والأنظمة اللي كاينة اليوم اللي كتقول بأن إرجاع الضريبة على القيمة المضافة كيتم في شهر



النائب السيد عمر عباسي:

في الحقيقة السيد الرئيس، هاد الموضوع السي وهبي بغيتي
تكلم..

السيد الرئيس:

تفضل.

النائب السيد عمر عباسي:

في الحقيقة هاد الموضوع هو أثرناه في اللجنة ونعاودوا
نثروه هنا لأنه مهم كيمس واحد الشريحة هشة في المجتمع هي
السجناء أمام ارتفاع كبير في الساكنة السجنية وأمام أنه منذ
2015 تم تحويل هاد القطاع هاد التدبير وهاد العملية لشركات
خاصة، وأمام ضعف الإعتمادات المرصودة للمندوبية العامة لإدارة
السجون وإعادة الإدماج، في البرلمان في هذه الجلسة دائما كانت
هناك أسئلة حول السجون وحول السجناء وحول المؤسسات
السجنية، هذا أيضا تمرير لما نقوله وما نطالب به، هاد التعديل
من شأنه تحسين مباشرة اعتمادات هاد الإدارة أولا لإعادة
الإدماج، وثانيا هادي ماشي بدعة، في نفس هاد المقترحات
السيد الوزير مطبقة على مؤسسات التعليم الخاص، ونفس هاد
المقترحات مطبقة على الجمعيات ذات النفع العام، لذلك رد
السيد الوزير لا يصمد أمام هاد الإستثناءات الموجودة ونعتقد أن
السجناء هم الأكثر حاجة لذلك، مع كل ذلك نعتبر جواب
الوزير تعهدا برفع اعتمادات المندوبية العامة لإدارة السجون السنة
المقبلة، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

المادة 7 المتعلقة بشروط الإعفاء، تعديل من فريق الأصالة
المعاصرة التعديل رقم 17.. عفوا رقم 16 معذرة السيدة النائبة
تفضلتي.

النائبة السيدة زهور الوهابي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، الساكنة السجنية اليوم وصلت 83 ألف
ديال السجناء والمندوبية العامة للسجون دأبت أن تفوض هذا
القطاع ديال التغذية الجماعية للقطاع الخاص، لكن السيد الوزير
هاد الإجراء هذا عطانا مجموعة ديال الإمتيازات؛ أولا في تحسين
الجودة ديال التغذية؛ منع بعض التسريبات كالممنوعات، كذلك
إعفاء الأسر من هاد القفة اللي كتشكل أحيانا عبئ عليهم؛ إيلا
السيد الوزير مشينا فهاد الإعفاء الضريبي من هاد tva هادي
غنفروا للمندوبية السامية للسجون 10% كمداخيل ممكن أنما
تستعملها في إعادة الإدماج أولا في التهيئة ديال البنية التحتية
كتتمنا السيد الوزير أنكم تمشيو في هاد التعديل، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

يعني قبل ما نرجع لذاك الشي اللي قلنا هذا أنا كنفصل
إيلا كانت إدارة السجون عندها الغرض ب10% زيادة تنعطي
ها لها من الميزانية ولكن كتحافظوا يعني نزيدوا لها في الميزانية إيلا
كان عندها مشكل في الطعام ما كافيهاش نزيدوها 10%، ولكن
كنحافظوا على داك السلسلة كيف قلت لكم وعلى يعني،
وشكرا.

السيد الرئيس:

مؤيد أنا في حاجة لمعارض.



الممتنعون: لا أحد

نمر إلى المادة 7 كالمعلقة بشروط الإعفاء، تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة التعديل رقم 17 الخاص بمساحة السكن الرئيسي.

النائب السيد عادل البيطار:

شكرا السيد الرئيس،

هذا التعديل يروم إلى رفع الضرر الذي يلحق مشتري السكن الاجتماعي في طريقة احتساب مساحة السكن الاجتماعي في حدها الأدنى، بحيث أن المشتري للسكن الاجتماعي يكون أحيانا عرضة لجشع بعض المنعشين العقاريين الذين ينجزون مساكن إجتماعية تقل عن 50 متر مربع وذلك باحتساب الأجزاء المشتركة في حد أدنى أقصى ديال 10%، بحيث أنه ينجزون شقق لا تتعدى مساحتها 46 متر مربع مستغلين الصياغة الغير موفقة للمادة 93، وبالتالي هاد التعديل يروم إلى رفع هاد الضرر، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

أولا، نذكر بأن يعني البرنامج الحكومي فيما يخص السكن الاجتماعي غينتهي في 2020، وبما أنه غينتهي في 2020 فاحنا ما بغيناش ندخلوا عاودتاني تعديلات جديدة، وفي العمل الحكومي غادي سنة 2019 غادي يتم إعادة ترتيب يعني كل المنظور اللي تيهم السكن الاجتماعي بصفة عامة، لأن كما كتعرفوا كايين واحد يعني البيع اللي قلال بزاف وبالتالي خاصنا تحفييزات من نوع آخر باش يمكن نمكنوا من اقتناء السكن الاجتماعي من طرف شريحة المجتمع اللي ما عندهاش المداخل

كافية والمنظور غيكون كييعتمد أساسا على الإعانة المباشرة للمواطن بدلا من التحفييزات اللي كاينة اليوم.

السيد الرئيس:

تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد عادل البيطار:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير، أسجل بأن الحكومة واعية بالسلبية الناتجة عن هاد الصياغة ديال المادة 93 والضرر الذي يلحق المواطنين ولكن أريد فقط أن أذكر السيد الوزير وأنتم تعلمون وزير المالية بأنه فعلا هاد المقترضات طبقا للمدونة ديال الضرائب كتبقى سارية في 2020، ولكن يجب أن تعلموا بأن الإستفادة من التحفييزات سوف تستمر إلى غاية 2025 السيد الوزير باعتبار أن الإتفاقيات الموقعة في 2020 تستمر في مفعولها إلى غاية 2015 وبالتالي أنتم ملزمون بوقف هاد النزيف وهاد الحيف، منتظروش حتى ل2020 ونقولوا غنجيوها في شكل جديد باعتبار أن هاد المقترض غيغقى يطبق حتى 2025 السيد الوزير وهي نصف المدة اللي حدداتها الحكومة باعتبار أن هاد البرنامج بدا في 2010 وغيستمر حتى ل2025 وليس 2020، وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت تنسحاب السي البار باغي يأخذ الكلمة كنت غادي نقولوا لا.

الموافقون: 100

المعارضون: 188

الممتنعون: 2



الشيء اللي غادي نوصلوا لوا، وبالتالي يمكننا نتأناو شي شوية
وعاوتاني نزيدوا، ماشي كل عام نزيدوا، نجيبوا ارتفاع لهاذ..

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 100

المعارضون: 190

الممتنعون: لا أحد

دائما في إطار المادة 7 في الجانب المتعلق بالإعفاءات،
تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة التعديل رقم 18.

النائب السيد عادل البيطار:

شكرا السيد الرئيس،

دائما في إطار دفاع فريق الأصالة والمعاصرة على الفئات
الإجتماعية المستضعفة وخاصة المستفيدين من برامج الإيواء إعادة
الإيواء في إطار البرامج الوطنية لمدن بدون صفائح والأحياء غير
الصحية و المباني الآيلة للسقوط، هاذ الإعفاء يروم إلى مواكبة
هذه الفئة من خلال إقرار واجب الإعفاء من التسجيل بالنسبة
لعقود اقتناء عقارات هؤلاء المستفيدين، خاصة وأنا نعرف أن
الظروف التي تعرفها بلادنا مؤخرا وعرفته من أحداث في بعض
برامج الترحيل في الدار البيضاء، يسائلنا جميعا وبما أن هاذ الحكومة
تقول بأن الطابع ديال هاذ قانون المالية لسنة 2019 هو طابع
اجتماعي بامتياز نتمنى أن تقبل الحكومة هذا التعديل لأنه فعلا
يرفع الضرر عن هاذ الفئة المستضعفة، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

دائما في إطار مناقشة المادة 7 الجانب المتعلق بالأسعار
الخاصة، تعديل من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية التعديل
رقم 12.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب السي العمراوي.

النائب السيد علال العمراوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، أغلب دول العالم كنتكلم على أغلب دول
العالم تنتهج سياسات وإجراءات كتروم كلها إلى محاربة أو على
الأقل الحد من استهلاك الخمر، أخذا بعين الإعتبار طبعاً الجانب
السليبي، الجانب الصحي والاجتماعي، على الأقل على سبيل المثال
منظمة OCDE، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية في تقرير
لها أثبتت في دراسة اعتمدت عليها أنه الرفع من ثمن الكحول
ب10%، يمكننا من تقليص الإستهلاك ب5% وتيخفض
نسبة الوفيات المرتبطة باستهلاك الكحول ب32%، هاذ التعديل
السيد الوزير تقدموا بإسم الفريق الإستقلالي وتفترحوا فيه رفع
الضريبة على القيمة المضافة من 100 ل200 درهم وذلك
لأسباب اللي تكلمت عليها، ولكن أيضا للرفع من الميزانية وهذا
شيء إيجابي الميزانية العامة لمواجهة مجموعة من التكاليف ذات
الطابع الإجتماعي والصحي، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

يعني كما كتعرفوا تمت الزيادة في السنوات الأخيرة في هاد
الخمر، وبلغت الآن واحد المستوى اللي إبلا زدنا فيه عاودتاني
يعني كنتخافوا باش يكون عاوتاني الإرتفاع ديال التهريب، هاد



دائما في إطار مناقشة المادة 7 الخاص الجانب المتعلق بالواجبات النسبية تعديل من طرف السيدين النائبين مصطفى الشناوي وعمر بلافريج.

النائب السيد عمر بلافريج:

شكرا السيد الرئيس،

هذه المادة 133 ديال مدونة الضرائب هادي بعدا أولا كنتشكر الحكومة والأغلبية حيث كان شق أول تقبل، اللي كان كيتعلق بإعفاء المنزل الرئيسي في الضريبة على الإرث الإحصاء عن التركات اللي هي ضريبة على الإرث اللي كايينة في المدونة، دبا ما بقاش الواحد ملي كيتوفي المنزل الرئيسي ما كتحسبش باش نحسبو الضريبة، الشق الثاني و هو هذا كيتعلق اشنو؟ قلنا في عوض ما يبقى تبقى ذيك الضريبة محدودة في 1% نردوها عادلة وتصاعديّة، 1% إلى حدود 100 ألف درهم من غير bien sur حيدناها من ديال الرئيسي، 100 ألف إلى مليون درهم 5%، من مليون درهم إلى مليار دالستيم 10% واحنا طالعين حتى كنوصلو فوق 10 دالمليار دالستيم كإرث، كتكون 30% على غرار جميع الدول المتقدمة مجتمعا واجتماعيا، حتى كنفوتو 10 د المليار أما في الأول كتكون هكذا، هاد الضريبة تكلمت عليها البارح في مداخلي كنتعبرها من أهم، اسمح لي السيد الرئيس ما كنسمع عرفتي كايين واحد الضجيج ما كنسمعش حتى راسي منين.

السيد الرئيس:

نعم نظرا لأهمية الموضوع.

النائب السيد عمر بلافريج:

آه كنتعبرو لا لا ماشي أنا اللي كنسمع كنسمع الهضرة.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس،

أولا نبغي غير نذكر بأن المقتضيات الحالية المدونة العامة للضرائب تنص على الإعفاء من واجبات التسجيل بخصوص العقود المثبتة للبيع أو الكراء عن طريق الإجار الحكري، لقطاع أرضية من ملك الدولة مجهزة من طرفها أو من طرف الجماعات المحلية، ومخصصة لإعادة إيواء سكان الأحياء غير صحية أو مدن الصفيح، يعني هاد الشي كايين.

السيد الرئيس:

تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد عادل البيطار:

لا غير فقط للتوضيح للسيد الوزير وأرجو أن يعمق النظر فهذه المسألة، بأن هاد الفئة التي نتحدث عنها وهاد البرامج هاد الناس كيخلصو واجبات التسجيل ديال نقل الملكية ولا تستفيد من هاد المقتضى السيد الوزير، وربما إيلا كان سوء فهم لدى الإدارة في استخلاص هاد الواجبات يجب أن يصحح، لأنه ما يقع عمليا هو أن هاد الفئة تؤدي واجبات التسجيل على هاد العقود، وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هاد التعديل للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

المتنعون: لا أحد



السيد الرئيس:

لا لا كنستمعو لك السيد النائب أنا متأكد أنهم
كيستمعو لك.

النائب السيد عمر بلافريج:

أنا ما كنقدش نتكلم إيلا كنت كنسمع، الناس كيتكلمو
ورائي زعما اسمح لي السيد الرئيس كنت غندير نقطة نظام فهاد
المادة ولكن غير في هاد النقطة خليوني غير نتكلم.

السيد الرئيس:

أتم السيد النائب، تفضل السيد النائب كملو.

النائب السيد عمر بلافريج:

هاد الضريبة كنعترها أنا هاد المساهمة من أهم الضرائب
اللي حقات في أقطار أخرى، تنمية بعض الدول، بدات هاد
الضريبة في الثروة الأمريكية هادي أول ضريبة اللي بناو بها المجتمع
ديالهم، هاد التضامن حول الإرث، تضامن بين الأجيال، الثورة
الفرنسية وجميع الدول اللي تقدمت في واحد الوقت في التاريخ
ديالها حقائق هادي، اشنو المفهوم احنا اقترحنا حتى هادوك
المبالغ اللي زاد في ميزانية الدولة نستثمرها في واحد المجال محدد
اللي هو الدعم للتربية قبل المدرسة فهاديك 3 دالمليار درهم اللي
تخرج من هنا تمشي للتربية قبل المدرسة لإعطاء الجميع أولاد هاد
الوطن الفرصة في التمدرس المبكر احنا عارفين، الجميع يعرف بأن
التمدرس المبكر هادي مرتبطة بواحد الخلق ديال الصندوق لدعم
التعليم، أنا كنعتر بأن هاد الإجراء لا من مرجعية يسارية أكيد
الناس يتافقو عليه ولكن مرجعية ليبرالية كذلك راه الأمريكيين ما
عمرهم ما كانوا يساريين، كيحاربو الريع باش حتى تكون السيولة
ديال المال يبقى يدور المال، ماشي غير الواحد يبقى شاد الفلوس
ديالو، فكنتمنى يكون تجاوب إيجابي مع هاد المقترح، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

المقترح يمكن الإنسان يفكر فيه شوية، غير هو نذكر
باللي معمول به اليوم، المتروكة إضافة إلى خضوعه لواجب
التسجيل 1% المطبق إثر إحصائه يخضع أيضا لواجبات التسجيل
ديال 1.5% إثر عملية القسمة بين الورثة، وبالتالي كايين يعني
التسجيلات والمقترح هو يعني يكون داك الشئ تصاعدي وهذا
كيف قلنا يمكن يكون التفكير فيه من بعد.

السيد الرئيس:

نمر إلى، لا غير مقبول وذلك تم في إطار اللجنة، تفضل
السيد الرئيس، ومن بعد انتما تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد ادريس الأزمي الإدريسي:

نديرو شوية د المعارضة السيد الرئيس، احنا هاد بطبيعة
الحال هاد الضريبة على الإرث نعارضها، باعتبار أن أولا الإرث
هو من بين الأمور المهمة في توزيع الثروة وإعادة توزيعها هادي
الأولى، ثانيا هاد الجانب ديال الإرث سواء تعلق الأمر بالعقار أو
بغير العقار هادوك الورثة من بعد يا إما تكملمو العملية ديال
الأنشطة القائمة أو تيقومو بالبيع ديال العقارات من بعد راه تيأديو
الضريبة على الأرباح، ما يمكنش يكون ضريبة على الإرث وضريبة
على الأرباح التضريب تضرب مرتين، ثالثا ماذا سنضرب واحد
السيد توفاه الله خلا عقارات غادي تجي عند الورثة ديالو يمكن
صغار هما عندهم ذيك العقارات اشنو غتاخذ من عندهم؟ يعني
غادي نزيدو الباقي استخلاصه نزيدو نعمروه مزيان، لأن أنا ورثت
واحد الأرض غادي تجي عندي تقول لي هاد الأرض تتدير المليون
عليها 30% أش غنعطيك 30% أنا ما زال صغير كاع! مازال



وذاك الشيء كلو يحتفظ لوليداتو أكيد بأن هو راه هذاك الفلوس بغا يخليهم لوليداتو صحيح ما قلناش لآ بصحتهم وراحتهم ولكن ماشي عيب 30% ملى كتوصل فوق 10 ديال المليار إعادة التوزيع الثروات ولا كيفاش غنديرو إعادة توزيع الثروات؟ منين غنجيبو هاذ الفلوس؟

السيد الرئيس:

شكرا، أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 188

الممتنعون: 100

دائما في إطار المادة 7 الخاص الجانب المتعلق بالحد الأدنى للضريبة تعديل من فريق الأصالة المعاصرة رقم 19 السيدة النائبة.

النائبة السيدة زهور الوهابي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، بالنسبة للمادة 144 اللي كتحدثت على الحد الأدنى للضريبة حددتو مجموعة ديال المواد الغذائية هنا بالإسم، عفوا نقترح في فريق الأصالة المعاصرة استبدال هاذ 0.25% بالنسبة للعمليات التي تقوم بها المنشآت التجارية المتعلقة ببيع وتوزيع الموارد المحددة أثمرتها بنصوص تنظيمية، هاذ الإجراء السيد الوزير غيعطينا إمكانية أنكم تصدرو لنا مرسوم لتحديد تسقيف الأسعار والأرباح وبيع وتوزيع المحروقات، وشكرا.

السيد الرئيس:

كلمة للسيد الوزير.

ما عارفتش ذيك المليار شنو هي، وبالتالي خص واحد المسألة تكون معقولة، إيلا بغينا نديرو واحد الوعاء ضريبي راه من بين الإشكاليات ديال الضريبة وديال الباقي استخلاصه هو ملى تيكون الوعاء غير مضبوط، وفيهاذ الحالة الوعاء غير مضبوط والناس اللي توصلو بهاديك الثروة يلاه عاد غادي يشوفو فيها.

السيد الرئيس:

السيد النائب.

النائب السيد عمر بلافريج:

شكرا السيد الرئيس،

هذا هو النقاش اللي بغينا فهاذ تحت هاذ قبة البرلمان، يكون نقاش اختلاف زعما الاختلاف راه بناء بالنسبة لبلاد وبالنسبة للمجتمع نختلفو ما كاينش مشكل وناقشو ونحاولو نقتنعو مع بعضيتنا، بعدا ألاحظ إيجابيا بأن حتى واحد ما بقى تيقول لي ممنوعة في الدين، حيث تجبذات لي ماشي من طرف فريق معين من طرف الحكومة في السنوات السابقة، مزيان الحمد لله ما بقاتش كتجبذ، عنداكم يعاود يجيبدها شي حد مستقبلا، هاذي من جهة الجهة الثانية هنا كذلك خصنا نتجنبو المغالطات وناخذو العبرة على الدول اللي فاتونا واللي سبقونا واللي طورو أكثر منا، كي دارو ليها ؟ حتى هما راه كان عندهم نفس العضلة نفس المشكل، ذاك الشيء علاش هذاك الإجراء الأول ديال نحيديو نغفيو المنزل الرئيسي كيحل جزء من المشكل ما تنقولش تيحل المشكل كلو، كيبقى هاذ المشكل ديال العقار والورثة صغار وشي حاجة كاينة حلول، كتطبق في أوروبا وفي أمريكا لقاو ليها حلول، هنا هاذ الإجراء اللي مهم فيه هو كيفاش هاذيك الضريبة تولى تصاعدية في عوض ما تبقى 1 ولا 2.5% إيلا تكلمنا على ذاك رسم التسجيل كذلك، باش تولى تصاعدية باش هذاك اللي ورت 10 ديال المليار، كندوي على 10 ديال مليار في أراضي وأسهم



السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هو مشكل معالجة تسقيف أسعار وأرباح وبيع وتوزيع المحروقات يجب أن تتم في الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بها، عندها واحد الإطار خاص وماشي في إطار المدونة العامة للضرائب، وبالتالي ماشي هو زعما هذا هو.

السيد الرئيس:

تفضل السيد النائب، تفضل السيد المهاجري تفضل.

النائب السيد هشام المهاجري:

السيد الوزير، احنا كقلقاو إحراج في الحقيقة منين كنبداو نديرو إعفاءات فتوية، يعني الحكومة كل سنة، ربما ترضخ لضغط فئات معينة، وتكلمنا داخل اللجنة بأن الفتوية خاصها تحيد من البرلمان، البرلمان كيشرع للمغاربة مجموعين، هاذ السعر المخفض ديال 0,25% فيه مجموعة من المنتجات، منها المنتجات النفطية الغاز، الزبدة، الزيت، السكر، الدقيق، الماء، الكهرباء، وأغلبية هاذ المواد محددة بأسعار، ولهذا أش تنقولو؟ عوض تجينا فئة أخرى غدا ولا بعد غدا تقول تقول أنا تندير آ شي chiffre d'affaires أو تدير وتدير كذا، احنا نمشيو في القانون، يعني اللي عرفناه احنا حددنا لو الربح ديالو وحددنا لو الطريقة باش غادي يشتغل، إيلا أعطيناه هاذ الإمتياز ديال 0,25% عوض 0,75% يعني مقبولة، ولكن كل سنة نجيبو فئة، احنا ولينا كنتخلعو راه كنبغيو نصوتو ومخلوعين، راه غدا أو لا بعد غدا يتهمنا شي واحد بشي حاجة، راه أنتما شفتو كيفاش طرا العام اللي فات، ولهذا اقترحنا هاذ التعديل في إطار تجويد النص وفي إطار الشفافية، أودي إيلا بغيتي تدخل تستافد من هاذ السعر خاصو يكون عندك ppm، ولكن الحكومة الدفعوعات ديالها ما.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت :

الموافقون: 100

المعارضون: 188

الممتنعون: 2

المادة 7 دائما في إطار نفس الموضوع، الحد الأدنى للضريبة، تعديل من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، السيدة النائبة.

النائبة السيدة رفيعة المنصوري:

التعديل فيه المادة 144 والفقرة "هـ" تسوية الحد الأدنى للضريبة، النص الأصلي كيقول بأنه يخصم الحد الأدنى من مبلغ الضريبة على الدخل غير أن الفرق يظل كسبا للخزينة إذا تبين أن الجزء المطابق للدخل المهني أو الدخل الفلاحي أو هما معا، من الضريبة على الدخل بالنظر إلى الدخل الإجمالي المفروض عليه أقل من مبلغ الحد الأدنى المحدث، نقترح في الفريق الإستقلالي أن نغير الفقرة "هـ" التي تخص طبعا تسوية الحد الأدنى بأنه يخصم الحد الأدنى من مبلغ الضريبة على الدخل الذي يفوق مبلغ الضريبة المؤدى عنها سنة محاسبية معينة من مبلغ الضريبة الذي يزيد عن مبلغ الحد الأدنى المستحق عن السنة المحاسبية الموالية؛ طبعا السيد الوزير لنبرر هاذ التعديل الحد الأدنى هو كيتعتبر هو حد أدنى للضريبة اللي يقدر يعطيها ولا يخلصها الخاضع للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل، وخا في غياب الربح، إذن من غير المنطقي بأنه، وبما أنه حد أدنى، أن المبلغ الأقل الذي بما أن الحد الأدنى هو مبلغ الأقل اللي يقدر يعطيه الخاضع للضريبة على الشركات أو الدخل للخزينة، إذن ما كيقش للخزينة أنها تحتفظ بالفرق إلا كان هاذ الحد الأدنى كيفوق الحد ديال الضريبة اللي



الأدنى كيتخلص واحا في غياب الربح والفقرة واضحة في النص الأصلي كيقول بأن الحد الأدنى إيلا كان كيفوق الحد ديال الضريبة يعني داك الفرق بين الحد الضريبة اللي خاضع لها الشركات أو الضريبة على الدخل كسترجعو الخزينة ليلها احنا كنفولو ماشي معقول إيلا كان الحد الأدنى كبير على الحد أو المبلغ ديال الضريبة خاص المستخلص ديال الضريبة يرجعهم ليلو لأن ما يمكنش تديهم الخزينة بمعنى ما فهمتش الجواب ديالك السيد الوزير.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 100

المعارضون: 188

الممتنعون: 2

المادة 7 الخاصة بتعريفه الواجبات تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية التعديل رقم 14.

النائب السيد علال العمراوي:

شكرا السيد الرئيس،

مرة أخرى باسم الفريق الاستقلالي ومراعاة لصحة وأمن المواطنين وخاصة منهم الشباب تنعيد عاوتاني واحد التعديل للحد لمحاولات الحد ولا محاربة استهلاك الخمر وكنت كتنمى انه يكون واحد التفاعل جميعا واحد التفاعل إيجابي بحال اللي كان تفاعل اللي كان في محاربة الاستهلاك المفرط ديال السكر والعواقب ديالها على الصحة العمومية السكر أيه الخمر لا هادي مفارقة عجيبة، كنت أتمنى أن أسمع دفعوات رأي معارض قنعونا أنا كتنمى يعاونونا أننا ندمو التوازن ديال الميزانية العامة أولا وأيضا ندمو التوازن ديال المجتمع ديال أمن المواطنين الأمن الروحي والتوازن أيضا ديال المستهلك، شكرا.

خاصو يخلصها الخاضع، وكنظن السيد الوزير بأننا في اللجنة وقفنا عند هاذ النقطة واحد المدة الزمنية لأبس بما في النقاش، وكان السيد المدير العام حاضر وجبنا القانون التنظيمي، راه من غير المنطقي والواضح بأن الحد الأدنى للضريبة يفوق الحد اللي هو فوق الضريبة وتولي الخزينة تستخلص ذاك الربح ولا *la marge* ولا *la différence* اللي كاينة، هذيك يجب أن يستعيدها الخاضع للضريبة وليس الخزينة، وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

الحد الأدنى للضريبة هو يعتبر تسبيقا على الضريبة المحتسبة على الأرباح المحققة، وهاد نظام الخصم الحد الأدنى للضريبة تم التخلي عنه في قانون المالية ل2016، قانون المالية 2016 حسم في هاذ القضية، وذلك بغية تكريس مبدأ المساهمة بتحمل تكاليف الدولة عن طريق أداء حد أدنى للضريبة وكيف قلت لكم كاين أكثر من 40 ألف شركة مغربية كتعلن سنويا على الربح السلي طول يعني الزمن، وبالتالي يعني كاين واحد الحد أدنى ديال الضريبة ديال المساهمة في يعني تحمل تكاليف الدولة، وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض دائما مؤيدة تفضلي.

النائبة السيدة رفيعة المنصوري:

النقاش اللي عرفناه في اللجنة، الجواب ديالكم كان جواب في اللجنة واليوم في الجلسة العامة جاوبتينا واحد الجواب آخر اللي هو صراحة ما قنعنيش لأن انتم كتكلمو السيد الوزير على الشركات اللي علنات *déficit* ولكن الفقرة راها واضحة كتقول لك بأنه إيلا كان الحد الأدنى كيفوق الحد ديال من الحد



السيد الرئيس:

السيد الوزير جاوب غادي يؤكد ما قاله السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد النائب المحترم، هاد القطاع يتحمل أصلا كافة الضرائب المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب بالإضافة عندو واحد اللائحة مهمة ديال الرسوم المحلية وكذا المكوس الجمركية كايين هاد الشئ هذا، ونحملك الجواب اللي عطيتك قبل قليل، وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 100

المعارضون: 190

الممتنعون: لا أحد

المادة 7 الجانب المتعلق بالإعفاءات، تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة، آ السيد النائب، المعارضون لا يعني شيء آخر، لا يعني شيء آخر، التعديل الوارد من فريق الأصالة والمعاصرة، التعديل رقم 202 الخاص بالسيارات المستعملة في النقل المزدوج في العالم القروي.

النائب السيد هشام صابري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، أنه التعديل اللي نتقدمو به في فريق الأصالة والمعاصرة بخصوص هاد المادة، هي أنه على غرار الإعفاء الذي تستفيد منه سيارات الأجرة.

السيد الرئيس:

السيدات والسادة النواب نستمعو لبعضنا من فضلكم، نستمعو لبعضنا، تفضل السيد النائب.

النائب السيد هشام صابري:

أنه على غرار الإعفاء الذي تستفيد منه سيارات الأجرة أو الطاكسيات المرخص لها بموجب قانوني، نطرح التعديل بإضافة السيارات المستعملة في النقل المزدوج، وذلك من أجل تحقيق عدالة جبائية بين العالم القروي والعالم الحضري، نقترح هذا التعديل لدى إمعاننا في خطابات صاحب الجلالة، الذي ما فتئ يؤكد على ضرورة تحملنا كاملنا المسؤولية سواء كحكومة معارضة وأغلبية من أجل أحقاق أو من أجل العمل، من أجل إحقاق العدالة المجالية، هذا من جهة؛ أما من جهة أخرى، أنه العالم القروي كان جزءا أساسيا الذي أشار له أيضا صاحب الجلالة، كركيزة من أجل خلق طبقة متوسطة داخل العالم القروي، النقل المزدوج موجود فقط أو بنسبة أكبر داخل العالم القروي، العالم القروي اهتمت به الدولة من خلال خلق مجموعة من الصناديق، سواء صندوق التنمية القروية أو صندوق التضامن بين الجهات من أجل دعم العالم القروي، مقترحنا دائما هو في نفس السياق من أجل المساهمة من أجل دعم المستثمرين في قطاع النقل المزدوج داخل العالم القروي الذي ما فتئ يطالب به السيد وزير النقل في هاته القبة وقال لنا هذا sous ce terme أنه إيلا عندكم أي واحد اللي بغى يستثمر في النقل المزدوج دبا راه وجدنا دفتر التحملات جيبوه نعطيه الترخيص دبا، إيلا السيد الوزير اللي هو جزء من الحكومة كيطلب بالإستثمار فيه، هاد القطاع كنظن بأنه إيلا كان الإشتغال أفقي داخل القطاعات الحكومية أو الوزارات، يجب أن أظن أنه وزارة المالية أيضا هي ملزمة أن تفكر في نفس الدينامية أو المطالبة التي طالب بها وزير النقل، وتدعم أو تحفيز الإستثمار



فقط أنه الحكومة ما تتلقتش لهاذ الفئة؟ نعرفوها وصافي الله يجعل البركة، وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 100

المعارضون: 188

الممتنعون: 2

المادة 7 الجانب المتعلق بتعرفة الرسوم تعديلا من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية رقم 15 ورقم 16، لكم الكلمة السيد النائب.

النائب السيد محمد الحافظ:

شكرا السيد الرئيس،

التعديل يخص المادة 284 والفريق الاستقلالي يقترح حذف الفقرة الثانية التي تنص على تخضع للرسوم بنسبة 10% على عملية التأمين المؤقت في حالة الوفاة المكتتبة لفائدة المؤسسة المقرضة، وهنا السيد الوزير خصنا نعرفو بأن المواطن المغربي دائما يراوده اقتناء السكن الرئيسي ولكن نعرفو المعاناة السيد الوزير اللي تيلقاها من أجل الحصول على هاذ القرض وعلى هاذ السكن من صعوبات جمة في التعقيدات في الإجراءات والتكاليف المختلفة، بالإضافة إلى النسبة المرتفعة لنسبة الفائدة والشروط المححفة التي تفرض عليه، زائد التكاليف المرتفعة لتكوين ملف القرض وفرض التأمين خاصة على الوفاة مرتبط بهاذ القرض هاذ النقطة نقولو مهمة، ولكن فينا هي الفائدة باش نزيدو فائدة ديال الرسوم على هاذ l'assurance هاذي بالذات؟ واش الحكومة ما تيكفهاش بأن هاذ الفئة ديال هاذ المواطنين عندها ضغوطات مادية وفرضت عيها رسوم إضافية؟ هاذ الإجراء السيد الوزير

في هذا القطاع اللي هو القطاع ديال النقل في العالم القروي، النقل المزدوج، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

حاليا تستفيد هاذ العربات من الإعفاء من الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات، عندما تكون معدة للنقل العمومي للأشخاص، ويقل أو يساوي وزنها 3 طن، 3000 كيلوغرام، أما في ما يخص نفس العربات إيلا تجاوز الوزن ديالها 3 طن فإنها تخضع للأسعار المخفضة للضريبة على أساس الوزن وليس على أساس القوى الجبائية، وذلك على غرار باقي أصناف العربات المخصصة للنقل العمومي للأشخاص.

السيد الرئيس:

أعتقد نتقدمو شوية إذا سمحتم، بعرض التعديل للتصويت، الرسالة وصلات بكيفية بليغة، السيد النائب، تفضل.

النائب السيد هشام صابري:

أنا عندي الحق في التعقيب.

السيد الرئيس:

عندك الحق في التعقيب.

النائب السيد هشام صابري:

الله يجازيك بخير أعطيني حقي، السيد الوزير أنه الرفض ديال هاذ المقترح أنا بالنسبة ليا غير مبرر، لأنه كاع الإقتراحات اللي درناها سواء التبرير أنه نؤجلها إلى نقاش من داخل المناظرة الوطنية أو النقص في مداخيل الدولة هنا هذا جواب ما عطاني حتى وحدة فيهم، ما بان لياش النقص ما بان لي مناظرة واش



قبيل كنا كنتكلمو على درهم تنضاف لخصوم المواطنين وقتلو عندها تكلفة مالية كبيرة ديال 6 ديال المليار في الشهر قلتها السيد الوزير، والآن كنتكلمنا على 5 دراهم ولا 6 في الشهر للمواطن كتضريب على تأمين اللي غياخذو على القروض ديالو كتقول حاجة عادية؟ يعني بالنسبة للمواطن عادي يخلصها؟ ولكن واحد الحاجة مهمة اللي كتغفلها الحكومة هو التضامن غير المواطنين يضامنو وأنتما ضامنو شوية مع المواطن، راح حتى احنا قبيل طلبنا غير درهم تخفض يعني التكلفة درهم اللي غيتزاد على المواطن، هذا غيخلص 5 درهم، والحاجة اللي مهمة كتغفلها الحكومة وكنغفلوها هي أنه الوقع النفسي ديال المواطن ملى كي يعرف أنه تزدت لو ضريبة وخا تزيد لو سنتيم، راه نفسيا غيقول أنا تضربت وهاذ الناس راه نازلين عليا الضرائب والمشرع ما كي عمل والو ما كيدافع علي، فلهذا السيد الوزير يجب أن تاخذو هاذ الكلام بعين الاعتبار، وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل الأول للتصويت:

الموافقون: 100

المعارضون: 188

الممتنعون: 2

أحد مقدمي التعديل الثاني، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد الحافظ:

شكرا السيد الرئيس،

تعديل يخص المادة 284 الأشخاص المفروضة عليهم المساهمة، هنا السيد الوزير هنا قامت الحكومة بإحداث واحد المساهمة إجتماعية للتضامن عن الأرباح اللي تتحملها واحد الشركات، ولكن في حد ذاتو ما عرفتش علاش الحكومة استثنات

تضرب في العمق الطبقة المتوسطة والفقيرة خاصة التي غالبا ما تتحمل مختلف التدابير الجبائية والضريبية، مما يزيد في التأزم ديال الأوضاع عند هاذ الفئة من المجتمع، لذا نقترح إلغاء هاذ الإجراء السيد الوزير.

السيد الرئيس:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هي عقود ديال التأمين كلها خاضعة لواحد الضريبة وعندها يعني نصوص تنظيمية فين كتمشي هاذ الضريبة، إلا هاذ العقد ديال التأمين على الوفاة واللي التأثير ديالو ما غيتعداش 5 دراهم ولا 6 دراهم شهريا على الناس اللي غيقتنيو الديور، والفوائد كتكون ما بين 1000 و3000 درهم شهريا يعني ماشي احنا كندويو على شي تكلفة باهضة، وأنا متفق معكم المشكل هو أنه هذا ماشي زدناها كاين واحد المادة غادي نجيو لها فيها هاذ المداخيل ديال هاذ الضريبة غتمشي كلها لصندوق التماسك الإجتماعي، إذن الغرض من هذا هو أننا نخلقو مدخول قار لصندوق التماسك الإجتماعي، المسألة عادية يعني ملى كتاخذ ذاك النص التنظيمي ديال عقود التأمين كتلقى هذا هو اللي ما عندوش، لأنه قديم من 1956 وهو موجود إذن هاذي كانت المناسبة باش نخلقو مدخول قار وماشي زعما يعني الآثار ديالو على المغاربة هو ضعيف جدا.

السيد الرئيس:

تفضلي السيدة النائبة المنصوري تفضلي.

النائبة السيدة رفيعة المنصوري:

شكرا السيد الرئيس،



القطب المالي للدار البيضاء راه حتى هو منطقة حرة، غير هو هاذيك للخدمات والأخرى للصناعة، نفس المنظور، وبالتالي ما كايين لا استثناء لا والوكايين احترام إلتزامات ديال الدولة فيما يخص استقطاب واحد العدد ديال المستثمرين، وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل الثاني للتصويت:

الموافقون: 100

المعارضون: 188

المتنعون: 2

دائما في نفس الإطار مناقشة المادة 7 الجانب المتعلق بالأشخاص المفروضة عليهم المساهمة، تعديل من فريق الأصالة المعاصرة التعديل رقم 21، تفضل السيد النائب.

النائب السيد هشام صابري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، إن نسبة هاد المادة نقترح في فريق الأصالة المعاصرة إضافة فقرة أخرى أن تحدد مساهمة إجتماعية للتضامن على الدخل، يتحملها الأشخاص الذاتيين الآتي ذكرهم، أعضاء الحكومة، أعضاء البرلمان، رؤساء الجهات، المدراء التنفيذيون في القطاعين العام والخاص والمحدد صفاتهم بنص تنظيمي والذين يحصلون على دخول الأجور والتعويضات والدخول المعتمدة المعتمدة بحكمها كما هي محددة في المادة 56، نقترح هذا التعديل لسبب بسيط أنه لما نتكلم عن التضامن ما يمكنش أننا نتكلموا عليه وما نبدأوش من أنفسنا، أول واحد اللي خاصوا يساهم فيه هما احنا، ما يمكنش أننا نديرو المساهمة للتضامن لشركات ونشروعوا ليها لا سواء حكومة ولا برلمان واحنا ما نساهاوش، أما غنكونوا على

واحد المجموعة ديال الشركات؟ الله أعلم، علاش هاذ الشركات استثناء بدون موجب حق؟ وقد تساءلنا عن السبب الأساسي في استثناء هاذ المقاولات من المساهمة في التضامن الاجتماعي فالمواطنة الحقيقية تتطلب أن تنخرط جميع الشركات في هذه المساهمة التضامنية، لذلك السيد الوزير نقترح التراجع عن استثناء الشركات المعفاة من الضريبة على الشركات بصفة دائمة، والشركات التي تزاو أنشطتها داخل المناطق الحرة للتصدير وشركات الخدمات المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء من أداء المساهمة الاجتماعية للتضامن، فالجميع يجب أن يساهم في هاذ المجهود التضامني وخاصة وأن هاذ الإجراء لم يدم أكثر من سنتين، هنا السيد الوزير خصنا ناخذو بعين الإعتبار بأن هذا غنعطوه مدلول حقيقي في مساهمة اجتماعية للتضامن، شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

أولا هادي ماشي ضريبة، مساهمة تضامنية لمدة سنتين فقط، وماشي للرفع من الضغط الجبائي في المغرب، لأن وإلا المغرب يعني كبلد يعني تيحاول يستقطب الإستثمار وخاصة الإستثمار الأجنبي غادي يولي عندو واحد الضعف في هاذ المجال، ثانيا: الدولة لازم تلتزم وتحترم الاتفاقيات اللي دارت، ما يمكن شي لواحد السيد تجيبو لمنطقة حرة وتقولو أسيدي استثمار وغادي تخلص قدا وقدا وغدا تجي تقول ليه زيد 2.5% زيد 3% ما يمكنش، يعني احتراماً لإلتزامات الدولة مشيتي جبتيه وبقيتي كنتدور الوقت باش تجلبوا للمغرب وملي جبتيه ودار منطقة وبدا كيصنع شي حاجة وبدا كيصدر تقول لو أسيدي لا غدا عندي خصك تدبير التضامن معايا، ما يمكنش هذا سواء في المناطق الحرة ولا



السيد الرئيس:

آ معارض، طيب، إذن من بعد تفضل السيد النائب،
راه المعارضة هي الأولى تفضل السيد الرئيس تفضل السي عبد
الله.

النائب السيد عبد الله بووانو:

شكرا السيد الرئيس،

غير لكي يقع واحد النوع من الإنسجام في التعديلات،
التعديل رقم 7، ديال الفريق المحترم سحب في مختلف الدخولات،
وبالتالي حتى إذا كان غيتقدم يبقا في هداك الشئ ديال الحكومة
والبرلمان، أما المدراء سحب التعديل وبالتالي الدخولات ديال
المدراء التنفيذيين سواء في القطاع الخاص أو لم يبق له معنى، شكرا.

السيد الرئيس:

تفضل السيد النائب أخذا بعين الإعتبار الملاحظة ديال
السيد الرئيس.

النائب السيد عدي بوعرفة:

لا لا أتشبت بموقفي، السيد الوزير، سبق لفريق الأصالة
المعاصرة أن قدم مبادرة رائعة، ألا وهو إرجاع مجموعة ديال
الإعتمادات المالية، التي صرفت للبرلمانيين الثلاث شهور الأولى،
كان هناك البلوكاج ديال الحكومة وديال البرلمان، البرلمان وحتى
يسكتوا.

السيد الرئيس:

نستعملوا لبعضنا البعض، السيد النائب ما عندكش
الكلمة من فضلك السيد النائب، إذا سمحت، كمل السيد
النائب.

الأقل من أجل نختارمو نفوسنا خاصنا نسامهو، وتنطلب من
الحكومة أنه تمشي تقبل هاد التعديل لأنه هو احترام لنا جميعا،
وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس،

حنا كنتفهموا بأن التضامن تيخصوا يهم الجميع ولكن
الصيغة باش جنبنا هاد التضامن حنا من الأشخاص المعنيين، وكان
يعني واحد التجربة في الماضي اللي عملنا فيها تضامن في الشركات
وفيه أيضا الأشخاص الذاتيون، واللي كان عندها الوقع دياها على
الأطر المغربية يعني ما كانش كان سيء، سيء لأن أولا الشركات
لقات نفسها في غالب الأحيان كتعوض داك المساهمة للأطر
ديهاها، واحنا في واحد الوقت اللي ما عقلتش على النائب اللي
كان دخل على المهجرة ديال الأدمغة، وخاصنا نساعدوهم باش
ييقاو وبالتالي فهاد المساهمة التضامنية حاولنا تكون على الشركات
اللي في واحد المستوى والعدد ديال هاد الشركات اللي غتساهم
329 يعني واحد العدد قليل ولكن غادي تمكن الدولة والميزانية
ديال الدولة من مداخيل ديال 2 مليار درهم سنويا، في هاد
العامين يعني 4 مليار تالدرهم باش يعني نحققوا داك يعني الأهداف
الي صدرناها في مشروع قانون المالية، وشكرا.

السيد الرئيس:

ناقشنا هاد الإجراء مرتين، أعتقد نمر إلى عرضه
للتصويت، تفضل السيد النائب، اسمح لي دقيقة كايينة نقطة نظام.

النائب السيد عبد الله بووانو:

لا ماشي نقطة نظام معارض.



النائب السيد عدي بوعرفة:

السيد الوزير، فريق الأصالة والمعاصرة قام بمبادرة رائعة، ألا وهي إرجاع لاعتمادات مالية، ديال 3 الأشهر أنا رديت 8 مليون و700 ألف فرانك، ومجموعة ديال النواب ردو هاد الإعتمادات.

السيد الرئيس:

السيدات والسادة النواب، نستمعوا لبعضنا لبعض، السيد النائب تفضل كامل، السيدة النائبة تفضل أتمم..

النائب السيد عدي بوعرفة:

أعود وأقول السيد الوزير، أن حزب الأصالة والمعاصرة أن حزب الأصالة والمعاصرة..

السيد الرئيس:

شوية دالهدوء مازال غادي انشتغلوا حتى نكملوا الجزء الأول، ولهذا شيء ما من الصبر من فضلكم، عاونونا باش نتقدموا باش نكملوا الجزء الأول، من فضلكم، شكرا تفضل السيد النائب.

النائب السيد عدي بوعرفة:

في المداخلات ديالي على القطاعات الإجتماعية غادي ندير المداخلات السياسية وغادي نقول شي كلام، ما عليناش على أي السيد الرئيس، السيد الوزير، حزب الأصالة والمعاصرة دار واحد المبادرة طيبة ورائدة، ألا وهي إرجاع الإعتمادات المالية ديال 3 شهور، وهادي سابقة لا بد أن نسجلها بارتياح، الدليل واضح على المساهمة ديال البرلمانين كذلك، لهذا نقول بأنه لا يعقل أنه الوزراء السيد الوزير وأنت تعرف ذلك، عند تنصيبه كياخذ 70 مليون، التنصيب ديال الوزراء، وهاد الكلام بغبنك تأكودوا لينا..

السيد الرئيس:

كامل السيد النائب بإختصار، كامل باختصار، استمعوا للسيد النائب وأطلب منه إذا سمح باختصار إذا سمح.

النائب السيد عدي بوعرفة:

الأخ بووانو ما احتفظش لي بالكلمة ديالي ما ساعدنيش على الكلام الأخ بووانو، طيب، على أي، بالنسبة للسيد الوزير هناك كلام بغبنك الوزير ديال المالية تعطينا توضيحات، هناك كلام على أنه حينما يتم تنصيب الوزراء، كياخذو 70 مليون، وحينما يغادرو الوزارة كياخذ 70 مليون، بمعنى آخر هذا كلام، بغينا التوضيح من السيد الوزير يعطينا، النقطة الثانية..

السيد الرئيس:

أتم السيد النائب، نستمعوا لبعضنا البعض، هو تيطرح أسئلة ولو أنها ماشي في الموضوع بكيفية مباشرة، تفضل السي عدي تفضل، باختصار إذا سمحت.

النائب السيد عدي بوعرفة:

نقطة أخرى كذلك، هل يعقل أن الوزراء ياخذو تقاعد ديال 39 ألف درهم، فواحد الزمن معين بينما تدخل الملك الراحل الحسن الثاني الله يرحمو إيلا كان بعض الوزراء يعني ملي كياخرجو كانت عندهم الإمكانيات، دبا الأغلبية ديال الوزراء عندهم الفيالات وعندهم إلى ما ذلك، إعادة النظر في التقاعد ديال الوزراء، لا يعقل واحنا عندنا أزمة مالية، إيلا كان التضامن بالفعل جميع المواطنين سواسية أمام القانون، نحن دولة المؤسسات والمواطنة، على الوزير أن يتحمل المسؤولية.. السيد الوزير، الرئيس، لأن واحد القضية اللي كاينة، احنا ربط المسؤولية بالمحاسبة، راه فواحد الزمن معين في السبعينات كانت المحاكمة ديال خمسة الوزراء، واعتقل خمسة الوزراء، لا بد من المحاسبة،



التعديلات أن نقى في صلب موضوع ديال التعديل، نقاو في التعديلات وكنطلبو من الحكومة تجاوب فهذاك الشي اللي ديال هذا، باش نتقدمو وإلا غادي نقاو هنا بالأسئلة، هادي ماشي جلسة ديال الأسئلة الشفوية، شكرا.

السيد الرئيس:

تماما، شكرا لكما، تفضل السيد الرئيس، نستمعو للرئيس كذلك.

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

كما جاء في التدخل ديال السي بووانو، فعلا خصنا نحصرو النقاش ديالنا على التعديلات، لأن أي نقاش آخر خصو تعقيب والرد عليه والتوضيح عليه، السيد النائب المحترم قال الوزراء كيشدوا 70 مليون ملي كيدخلوا و70 ملي تيخرجوا، و39 ألف درهم التقاعد، ما يمكنش نسكتو هكاك، راه هاد الشي غادي يصبح في الجرائد، كأنه صحيح، هاد أنا شخصيا كنت وزير ما شديت 70 لا ملي دخلت ولا ملي خرجت.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، أعرض التعديل للتصويت، السيدات والسادة النواب، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون: لا أحد

المادة 7 الجانب المتعلق بالتصفية، التعديل من فريق الأصالة والمعاصرة، التعديل رقم 22.

ماشى غير المواطن الصغير والموظف الصغير، حتى الوزير خاصو يتحاسب من بعد الزلزال السياسي.

السيد الرئيس:

شكرا، أعرض التعديل للتصويت، السيد النائب، نقطة نظام في التسيير، إذا سمحت، تفضل السيد الرئيس، آشوية ديال السيد النائب، والله يهديكم، شيئا ما من الإنضباط، شيئا ما من الهدوء، من فضلكم، شيئا ما من الهدوء، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد محمد اشورور رئيس فريق الأصالة والمعاصرة

(نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

غير السيد الرئيس كنطلب منكم باش تضمنو لجميع الأخوات والإخوان النائبات أو النواب اللي اللي كيدخلو باش يكون واحد الإحترام، السيد النائب تيتكلم يقدر يكون عن خطأ أو عن صح، نخليوه حتى يكمل وإيلا كايين شي حاجة السيدات والسادة النواب اللي بيغيو يعقبو ولا يدخلو راه عندهم، عندهم يعني مراسلات كثيرة، كنظن بأن هاد الشي بأنه ما خصوش يعاود يتكرر أو وقوعه بزاف الأمور فهاذ الليلة هادي نتتمناو أنه منين يكون شي واحد كيدخل خليهو يكمل التدخل ديالو وإيلا كايين شي واحد اللي ضراتو شي حاجة يقدر يعاود يعقب ولا ياخذ نقطة نظام مكايين حتى مشكل، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الله بووانو (نقطة نظام):

السيد الرئيس أوكد على ما قاله السيد الرئيس، كيما كيقولو فالماط نديروهم فاكتر هذا يعني الجميع، ثانيا السيد الرئيس احنا اتفقنا في ندوة الرؤساء، كنظن مع الرؤساء أثناء تقديم



أمام الضريبة، اليوم الناس اللي مشاوا واشتغلوا من أجل أنهم يكونوا شفافين أمام إدارة الضرائب تيلقاوا أنه كاين إجحاف في حقهم، في حين ناس اخرين اللي بقوا *personne physique* ما يساهموا ما تا شي حاجة، وغادي يبقاوا هما يستمروا في الحال الذي كانوا عليه، وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هي أولا مساهمة، ماشي تضريب وبالتالي ما كاينش، يعني، ندويو، يعني، المساواة في التدخل؛ ثانيا، يعني، حنايا في هاد القانون، مشروع قانون المالية كلو ما جينا حتى شي تعديل على الضريبة العامة على الدخل، يعني، درنا، يعني كمبدأ هاد المشروع قانون ما بغيناش نضربو ولا نقيسو فيها الأشخاص الذاتيين، وبالتالي فهاد المساهمة أيضا ما بغيناش نجيبو نقولو لهم ما قسناش الضريبة الدخل وجبنا لكم مساهمة تخلصو عاوتاني من الأجور ديالكم وشكرا، اسمح لي السيد الرئيس يعني نفس التعقيب على كل التعديلات فيما يخص هاد المساهمة.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

باش نتقدمو شوية السيد النائب، أعتقد أن فيه الكفاية بكل، يعني، بكل موضوعية ومع احترامي لك، مع احترامي لك، راه ناقشنا نفس التعديل على الأقل ثلاث مرات، تيخصنا ناخذو بعين الاعتبار حتى الوضع العام ديال النواب والنواب، لأن، بصراحة، ناقشنا واحد المجموعة ديال التعديلات على الأقل ثلاث مرات في نفس الموضوع، ولهذا العقلنة ديال العامل الزمني واحنا نريد أن نعقلن المالية العامة، من الضروري أن نحترم الجو العام،

النائب السيد هشام صابري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، بخصوص التعديل الذي نتقدم به في فريق الأصالة المعاصرة بخصوص هاد المادة، هو أنه، كما فرضت مساهمة من طرف شركات، نتمنى أيضا، تطبيقا لمبدأ أنه التضامن هو تضامن جماعي تضامن مجتمعي، يساهم فيه الجميع وكل الفاعلين الإقتصاديين، نطالب بإضافة المساهمة للأشخاص الذاتيين المذكورين، تحتسب مساهمة على الدخل أو الدخل الصافية من الضريبة من مصدر المغرب المشار إليه في المادة 267 أعلاه، المكتسبة والمحقة والتي يعادل مبلغ دخلها أو دخولها 360 ألف درهم وفق جدول اللي مقدمينو في التعديل، الغاية من هذا التعديل، هو أنه كما تعلمون السيد الوزير، أنه منذ 2009، قوانين المالية دائما كانت كتجيب واحد *mesures complementaire les mesures drogatoire* وكان فيهم واحد المقتضى اللي كان دائما يتم التجديد ديالو، اللي هو تقديم ممتلكات المالية الشخصية كحصة في المنشآت والشركات *l'apport du patrimoine personnel*، كنفول بأنه هاد الناس اللي ثاقوا في التشريع المغربي ثاقوا في التشريع الضريبي وقاموا بالتقديم دالممتلكات ديالهم وانتاقلوا من *la forme juridique* ديال الشخص الطبيعي إلى شركة، أنه غادي يكونوا كيحسوا بواحد الإجحاف، ما كاينش هنا عدالة، لأنه هاد العدالة الجبائية تنبغوها باش تطبق على الجميع، هاد المساهمة نبغوها تطبق على الجميع، ماشي اللي مشى ثاق بالتشريع الضريبي ودار هاد التقديم وتحول لشركة ممكن يلقي نفسو أنه تيأدي هاد المساهمة الإجتماعية، في حين أنه، مع العلم، أنه *pour* من أجل الشفافية الضريبية هاد التحفيزات تدارت ديال تقديم الممتلكات المالية، باش، من أجل أننا نوصلو لواحد *la transparence fiscale*، ونكونو متساوين أمام مني ال



السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

قلت لكم السيد الرئيس ايلا سمحتو، يعني، عندي نفس التعقيب على كل ما يتعلق بالتعديلات اللي كتهم نفس المادة.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت، إذا سمحتم:

الموافقون: 100

المعارضون: 190

المتنعون: لا أحد

المادة 7 الجانب كذلك المتعلق بالضريبة التضامنية، تعديل من السيدين النائبين مصطفى الشناوي وعمر بلافريج، تفضل.

النائب السيد عمر بلافريج:

شكرا السيد الرئيس،

من المؤكد غادي تكونونلاحظتو بأن احنا التعديلات ديالنا كلها ما كنتنقصش من مداخيل الدولة، هذا مبدأ أساسي اللي اشتغلنا عليه فوقما حتى إيلا نقصنا شي حاجة كلقاوا باش نديرو l'equilibre، هاذ المساهمة غتتركز على نقطة واحدة اللي مازال ما تجبدات حيث تجبدات في الضريبة على الشركات وما تجبداتش هنايا، قلنا بما هادي مساهمة استثنائية وكاين أمر استثنائي واقع هاذ السنة 2018، وهي هاذيك مهمة استطلاعية على المحروقات وللتذكير كنت كنتظر من السيد الرئيس ذيك المهمة هو اللي جبدتها ولكن نذكر بأن أنا ككنايب عضو في هاذيك اللجنة أنا الأول اللي طلبت هاذيك المهمة، وكانت ترفضات ليا لأسباب مسطرية، زعما غير هاذ الشي الواحد يعترف به، ولكن تبنت عدد ديال الأفكار اللي كانت فهاذيك المهمة

بصراحة ايلا جينا نعقبو على كل تعقيب غادي نبقاو هنا حتى الفجر، أنا شخصا ما عندي مانع ولكن أحترمكم كاين اللي عندو إلتزامات عائلية، كاين اللي عندو إلتزامات من نوع آخر، ولهذا، يعني، السقف الزمني، تخلصنا نخرموه، طيب، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

المتنعون: لا أحد

المادة 7 الجانب المتعلق بالتصفية، تعديل من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، التعديل رقم 17.

النائب السيد محمد الحافظ:

شكرا السيد الرئيس،

ارتباطا السيد الوزير مع التعديل رقم 16 السابق المقترح المادة 284 من طرف الفريق الإستقلالي، نرى أن تطبيق المساهمة الإجتماعية للتضامن، وتنخص بالذكر المساهمة السيد الوزير فقط على الشركات التي تفوق أرباحها 40 مليون درهم، احنا تعرفوا بأن هاد التطبيق السيد الوزير غادي يستثني مجموعة من الشركات من الانخراط في هاد العملية التضامنية، غير أننا نرى أن من واجب الجميع الانخراط في هذه المساهمة كل حسب إمكانياته، كما نقترح في التعديل رقم 18 الموالي، لذلك نقترح في هذه المادة توسيع قاعدة المنخرطين في المساهمة التضامنية بقاعدة احتساب المساهمة الإجتماعية للتضامن من 40 مليون درهم إلى 25 مليون درهم، وهذا ت يظهر لي بأن شيء إيجابي بالنسبة للحكومة السيد الوزير.

السيد الرئيس:

الكلمة لكم السيد الوزير.



السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هو كيف ذكرتي كان جواب يعني مطّول في اللجنة ديال المالية، ربما نذكر غير بنقطة واحدة فيما يخص يعني الخوصصة، احنا دخلناها في إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ماشي خوصصة فقط يعني لاستدراك الخصاص في الميزانية ديال الدولة، فهي كما غادي تشوفو يعني هي وأعني الخوصصة عندها واحد وغادي نجيبوها للبرلمان عما قريب، فيما يخص يعني هذا ويكون عندنا مناسبة باش نذكر فيها بتفصيل.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

لا نفس القاعدة أسمح لي بالنسبة لجميع المتدخلين، هاذ النقطة هاذي اخذات ما يكفي من الوقت ما يكفي من الوقت نتكلم عن العقلنة نبدأ بأنفسنا لا معذرة معذرة؛

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 188

الممتنعون: 100

المادة 7 الجانب المتعلق بالأسعار تعديل من فريق الأصالة المعاصرة التعديل رقم 23، أحد مقدمي أو إحدى مقدمات التعديل لا أحد تم سحب التعديل السيد الرئيس تفضل سي صابري.

النائب السيد هشام صابري:

شكرا السيد الرئيس،

غير اللي بغيت نقول قبيلة السيد الرئيس أنه بالنسبة التعديل رقم 22 والتعديل رقم 23 donc مادام السيد الوزير

الاستطلاعية واختلفت مع بعض الأفكار، ولكن تبين عدد ديال الأفكار ومنها كان واحد الفكرة خرجات كتوصية اللي كتعلق بمجلس المنافسة، دبا مجلس المنافسة كو كان واجد وما كانش مجمد في المغرب كان غيقوم بالدور ديالو كان من حقو وهاذ الشي في القانون القانون التنظيمي ديال مجلس المنافسة يطبق 10% على رقم المعاملة ديال الشركات ديال المحروقات اللي تبين بأنها تواطأت مع بعضيتنا من خلال الخلاصات ديال المهمة الاستطلاعية، فهاذ التعديل هذا جاي فهاذ الإطار، مع عندنا مجلس منافسة مجمد البرلمان مجلس النواب ولا البرلمان بغرفتيه يمكن لو يأخذ قرار، هاذ القرار أشنو هو؟ كنفولو غنطبقو ضريبة مساهمة حيث أي حاجة في مدونة الضرائب ضريبة وحا هي مساهمة مساهمة استثنائية لستين على هاذ القطاع ديال المحروقات ب 5% على رقم المعاملات، وقدرتها كمداخيل إضافية لميزانية الدولة ب 5 ديال المليار إضافية في السنة، نكمل باش حتى الأرقام نعرفو أش غنديرو بهاذ الفلوس، احنا قلنا هاذي مناسبة جبتينا فهاذ القانون المالية واحد الفكرة ديال الخوصصة قتلوا باش تسدو الخصاص اللي عن الدولة، قلنا ما تسرعوش ما يكونش الإرتجال في الخوصصة، ما نبيعوش ممتلكات الدولة بالزربة حتى نفكرو سياسيا واقتصاديا والأثر يكون إيجابي اقتصاديا بصفة عامة على الشغل وعلى النمو وعلى عدد ديال الأشياء ماشي غيرالجانب المالي، فهاذ 5 ديال المليار درهم إضافية غيلا دخلناها من قطاع المحروقات بهاذ المساهمة يمكنها تمكّن الحكومة تجبب ذلك الإرتجال في مجال الخوصصة، تبيان لي هاذ الشي منطقي كنتمنى السيد الوزير يجاوبني وحا جاوبني في اللجنة، نكمل غير جملة واحدة السيد الرئيس، حيث هو ماشي نفس الطرح باش يكون حتى النقاش مفيد، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، السيد الوزير.



الموافقون: 100

المعارضون: 190

الممتنعون: لا أحد

المادة 7 نفس الجوانب ورد بشأن هذه المادة تعديل من السيدين النائبتين مصطفى الشناوي وعمر بلافريج، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عمر بلافريج:

شكرا السيد الرئيس،

بداية كنتلبل منكم ديما تبقاو على نفس المرونة وطبقو العدالة ديما حتى في الجلسات الشفوية وكل شي معنا هادي نقطة مهمة السيد الرئيس ماشي غير في هاد ضغطو علينا فهاد فالتصويت اللي الحقوق ديالنا كايينة في النظام الداخلي يطبق علينا النظام الداخلي إيلا كانت المرونة تكون ديما ماشي غير اليوم.

السيد الرئيس:

تفضل السيد النائب.

النائب السيد عمر بلافريج:

السيد الرئيس، كنسمع بهاد الكلام ما نبغيش نعقب على هاد الكلام اللي كيطيحو المستوى ديال..

السيد الرئيس:

وأنا لا أريد التعقيب عما قلت لا ماشي عليكم ما كندويش عليكم كنسمع كلام من جوايه أخرى.

السيد الرئيس:

تفضل السيد النائب.

السابق بأنه التعقيب ديالو هو نفسو بخصوص المواد المتعلقة بهاد البنود ديال المساهمة التضامنية، بالتالي ما تقندموهمش لأنه ماهما إلا ملاءمة، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا لك، بدون تقديم التعديل للتصويت، سحب، المادة 7 دائما الجانب المتعلق بالأسعار تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية تعديل رقم 18 ما فيها باس السيد الرئيس السيد الحافظ نحافظو على الوقت، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد الحافظ:

ما كاين باس السيد الرئيس، غير فهاد السياق هذا لا بد من التذكير السيد الوزير بأن حدد التعديل الوارد في مشروع قانون المالية أساس الربح الصافي الذي ستترب عليه المساهمة الاجتماعية للتضامن في 40 مليون درهم، غير أنه في بالكم السيد الوزير المغرب عاش واحد التجربة مماثلة تطبيقا بين سنة 2013 وسنة 2015، كانت قد حددت هذه الأساس في 15 مليون درهم مما سمح للجميع بالمشاركة في المساهمة التضامنية ومن أجل تمكين الغالبية من الشركات والمقاولات من الانخراط في هذه المساهمة، نقترح عليكم السيد الوزير تخفيض الأساس الذي ستترب عليه المساهمة من 40 مليون إلى 25 مليون وتحديد نسب المساهمة حسب إمكانية كل ملزم 1% من مبلغ الربح الصافي ما بين 25 مليون و50 مليون درهم و1.5% من الربح الصافي ما بين 25 و50 مليون درهم و2% من الربح الصافي الذي يفوق 100 مليون درهم، وشكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس:

نفس الموضوع السي الحافظ، السيد الوزير يعتبر أنه تقدم بجميع المعلومات الضرورية، لذلك نعرض هاد التعديل السيد الوزير نفس الجواب، نفس التعقيب، أعرض التعديل للتصويت:



النائب السيد عمر بلافريج:

هاد المساهمة هادي هذه ضريبة ولا مساهمة تصاعدية على رأس المال ولا ضريبة على الثروة منخفضة معقولة وتصاعدية كتبدا فوق المتمكّن للشخص كتكون الممتلكات ديالو فاتت 5 ديال المليون ديال الدرهم نصف مليار، كنبداو 0.1% هي 5 آلاف درهم في العام واحنا طالعين حتى لفوق حتى للسعر الأعلى حتى كتفوت 2 مليار ديال الدرهم كتويّ 0.5% هي جد منخفضة مقارنة مع ما يجري في الدول الأخرى، هاذ الضريبة تصاعدية على رأس المال هادي في الدول المتقدمة مجتمعيا واجتماعيا جاري بما العمل، من أجلها كتتنقص الضريبة على الدخل مثلا على الأجراء، فمن الممكن إيلا طبقنا هاذ النوع من المساهمة مزيد من 4 ديال المليون ديال الدرهم في ميزانية الدولة، وكنتقروا احنا أن تدفع هذه المداخل الإضافية في الصندوق الخاص الذي سيتم إنشاؤه إن شاء الله، اللي كاين في مشروع قانون ديال إصلاح التعليم اللي سميتو صندوق دعم عملية تعميم التعليم الإلزامي وتحسين جودته، ومثلا بفضل هذه المداخل يمكن للصندوق أن يوفر النقل المدرسي لفائدة 4 مليون طفل وطفلة في العالم القروي وهوامش المدن، فهذا هو المقترح، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هاذ المساهمة كتأخذ قيمة الأموال الثابتة والمنقولة كوعاء لفرضها، عوض معيار الدخل وبالتالي فكايين واحد الصعوبة في الاحتساب ديالها، نظرا لعدم توفر المعطيات المرجعية التي تمكن من ضبطها وبالتالي هذا مقترح يمكن لي الدراسة ديالو ولكن ما يمكنلوش يتدخل في مشروع قانون المالية، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون:

من فضلك السيد النائب هذه قاعدة اتفقنا عليه الآن، لا اتفقنا عليها الآن بكل صدق السي بلافريج احنا اتفقنا عليها، اتفقنا أن التكرار بالنسبة لبعض الأشياء اللي تناقشات مطولا بكيفية معمقة في اللجنة من الصعب جدا أن نكرر ما تمت مناقشته في اللجنة، لذلك أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون :

لا لا لا أسمح بذلك نفس القاعدة نفس القاعدة تطبق بالنسبة لجميع النائبات والنواب، ما كاينش امتياز ما كاينش امتياز نفس القاعدة نفس القاعدة نعرض التعديل الجواب من طرف الحكومة، ونمر إلى التصويت:

أعرض التعديل للتصويت:

استمعت إليكما..

الموافقون: 2

المعارضون: 188

الممتنعون: 100

أعرض المادة أعرض المادة 7 المتعلقة..

الموافقون: 188

المعارضون: 100

الممتنعون: لا أحد

المادة السي الشناوي.. أنا أحترمكم أكثر مما تعتقد..



| | |
|-----------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------|
| الموافقون: 188 | أعرض المادة 8 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: |
| المعارضون: 100 | الموافقون: 188 |
| الممتنعون: لا أحد | المعارضون: 100 |
| أعرض المادة 13 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: | الممتنعون: لا أحد |
| الموافقون: 188 | أعرض المادة 9 كما صادقت عليها اللجنة: |
| المعارضون: 100 | الموافقون: 188 |
| الممتنعون: لا أحد | المعارضون: 100 |
| أعرض المادة 14 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: | الممتنعون: لا أحد |
| الموافقون: 188 | نمر الآن إلى المادة 10، ورد بشأنها تعديل من فريق |
| المعارضون: 100 | الأصالة والمعاصرة، التعديل رقم 24. |
| الممتنعون: لا أحد | <u>النائب السيد هشام المهاجري:</u> |
| أعرض المادة 15 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: | كنسحبو السيد الرئيس. |
| الموافقون: 188 | <u>السيد الرئيس:</u> |
| المعارضون: 100 | شكراً، أعرض المادة 10 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: |
| الممتنعون: لا أحد | الموافقون: 188 |
| تعديل من النائبين عمر بلافريج ومصطفى الشناوي يرمي | المعارضون: 100 |
| إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم المادة 15 مكررة، أي إحداث | الممتنعون: لا أحد |
| مادة جديدة، لكم الكلمة السيد النائب. | أعرض المادة 11 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: |
| <u>النائب السيد عمر بلافريج:</u> | الموافقون: 188 |
| نبدأ أولاً، السيد الرئيس كنتمنى تصلح هاد الخطأ في حقنا | المعارضون: 100 |
| ديال إعطاء نقطة نظام من بعد هاد التعديل، نقطة، كيما جا في | الممتنعون: لا أحد |
| النظام الداخلي أي نائب يمكن لو يطلب نقطة نظام ويبقى في | أعرض المادة 12 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: |
| احترام هاد المؤسسة. هاد التعديل، الهدف منو إحداث هاد | |



الموافقون: 2

المعارضون: 188

الممتنعون: 100

أعرض المادة 16 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة

الموافقون: 188

المعارضون: 100

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 17 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 188

المعارضون: 100

الممتنعون: لا أحد

تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم المادة 17 مكررة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل تفضل السيد النائب السي المهاجري.

النائب السيد هشام المهاجري:

السيد الوزير، يهدف هذا التعديل حقيقة إلى الإعتناء بالطرق الغير المصنفة في العالم القروي، خصوصا بأن الحكومة والجهات عندهم استثمار اللي كيظن كيفوت 34 مليار ديار الدرهم في العالم القروي فهاذ الخمس السنوات المقبلة، وما يمكنش السيد الوزير نديرو استثمار أموال الدولة في طرق غير مصنفة، وزارة التجهيز كتقول غير مسؤولة عليها، الجماعات القروية بالطبع ماغاديش تكون عندها إمكانيات من أجل إصلاح هاذ الطرق الغير المصنفة، ولهذا يجب التفكير حقيقة في إحداث صندوق للطرق الغير المصنفة في العالم القروي، ما يمكنش نستثمر 34

الصندوق، صندوق دعم عملية تعميم التعليم الإلزامي وتحسين جودته، هاد الصندوق راه كايين في واحد المشروع اللي كيتناقش حاليا في البرلمان، فيه مشروع قانون ديار إصلاح التعليم، احنا اقترحنا ومكتوبة فهذاك مشروع قانون بأن يتخلق ولا يتنشأ في قانون المالية، فقلنا في عوض ما انتظرو عام آخر، في الوقت اللي الإستراتيجية ديار التعليم في المغرب سميتها 2015-2030 نتظرو حتى ل 2020 من دابا ننشأو هاد الصندوق، واقترحنا من أجل خلق مداخيل لهاد الصندوق نديرو 100% من حصيلة إحصاء عن التركات، 100% من حصيلة المساهمة التضامنية من أجل النهوض بالتعليم، 1% من حصيلة الضريبة على الشركات، و1% من حصيلة الضريبة على الدخل، وهاد الشي كييجي إنشاء صندوق كيبان لنا شي حاجة مهمة، زعم الصندوق خصو يتنشأ لأن باش نعطيو إشارة قوية بأنها الخطاب الرسمي اللي كيقول بأن التعليم أولوية، ها هو غيبان لنا من هاد السنة، من 2019، شكرا. نتمنى يكون تجاوب ونقاش.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

مشروع قانون الإطار اللي أشار لو النائب المحترم لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي لا زال في طور الدراسة والمصادقة عليه من طرف البرلمان، وإحداث أي حساب خصوصي للخزينة، يجب مراعاة أحكام القانون التنظيمي لقانون المالية، وخصوصا تلك المتعلقة بشروط إحداث الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، يعني، خاص تكون عندك واحد 40% من الموارد الذاتية، وهاد المسائل كلها ما زال ما عندناش.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:



الموافقون: 188

المعارضون: 100

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 19 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة :

الموافقون: 188

المعارضون: 100

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 20 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة :

الموافقون: 188

المعارضون: 100

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 21 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة :

الموافقون: 188

المعارضون: 100

الممتنعون: لا أحد

نفس العدد أي الرقم الأخير اللي تقدمنا به، إذا سمحت السيد النائب.

الموافقون بالنسبة على سبيل المثال التعديل الأخير ديال المقدم من طرف فريق الأصالة المعاصرة.

الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون: لا أحد

مليار بتوصية من جلالة الملك، في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية للعالم القروي، ونخليوها غادية للضياع، مدة العيش ديال الطريق الإقليمية والغير المصنفة لا تتجاوز ثمان سنوات، يعني خاصنا نفكرو جديا في إحداث صندوق للطرق الغير المصنفة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

كان سبق لنا يعني كان عندنا نقاش فهاذ الباب وكنت قلت للسيد النائب المحترم، بأننا غادي نفكرو بمهاذ الموضوع يعني مستقبلا إن شاء الله.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون: لا أحد

تعديل آخر من فريق الأصالة والمعاصرة يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم المادة 17 مكررة مرتين، الكلمة لأحد، تفضل السيد النائب.

النائب السيد هشام المهاجري:

رأفة بنا جميعا نسحب التعديل، وأرجو السيد الوزير ياخذو بعين الإعتبار، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض المادة 18 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة :



| | |
|-----------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------|
| الممتنعون: لا أحد | لا كايين الممتنعون، كايين الممتنعون، أنا أصحح، أصحح السيد |
| أعرض المادة 27 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: | النائب. أنتما معارضون إذن 102؛ الممتنعون: لا أحد |
| الموافقون: 288 | أعرض المادة 22 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: |
| المعارضون: 2 | الموافقون: 188 |
| الممتنعون: لا أحد | المعارضون: 102 |
| أعرض المادة 28 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: | الممتنعون: لا أحد |
| الموافقون: 188 | أعرض المادة 24 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: |
| المعارضون: 102 | الموافقون: 188 |
| الممتنعون: لا أحد | المعارضون: 102 |
| تعديل من فريق الأصالة المعاصرة يرمي إلى إضافة مادة | الممتنعون: لا أحد |
| جديدة تحمل رقم المادة 28 مكررة، لكم الكلمة. | المادة 25 كما صادقت عليها اللجنة، عفوا، لا المادة |
| <u>النائب السيد هشام المهاجري:</u> | 25، لا ليس فيها تعديل، آ تصفق عليها، وهاذ الشئ اللي |
| نسحب التعديل السيد الرئيس. | تعمل، آ باغي تصوت، وهذا خبر ليلي مهم جدا. |
| <u>السيد الرئيس:</u> | أعرض المادة 25 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: |
| شكرا، كذلك تعديل رقم 28 بالنسبة للمادة 28، نفس | الموافقون: 288 |
| الرقم، سحب التعديل. | المعارضون: 2 |
| أعرض المادة 29 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: | الممتنعون: لا أحد |
| الموافقون: 188 | منين كتكون الجبهة وازنة، شكرا. |
| المعارضون: 102 | المادة 26، الرجوع إلى الأصل. |
| الممتنعون: لا أحد | أعرض المادة 26 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: |
| المادة 30 كما صادقت عليها اللجنة، باقي ما نهيئناش | الموافقون: 188 |
| الجلسة السيدات والسادة النواب، احنا غادي نكملو، شوية ديال | المعارضون: 102 |
| الوقت، شوية ديال الصبر. | |



السيد الرئيس:

السيد النائب، حتى يجلسو السيدات والسادة النواب، شيئاً ما من الإنضباط من فضلكم، السيد النائب من فضلك، السيد النائب الجلوس من فضلكم، السادة النواب، الصفوف الأخيرة، تفضل السيد النائب، السيد الرئيس، آ السي بووانو خلي السي عدي يتكلم.

النائب السيد عدي بوعرفة:

السيد الرئيس، السيد الوزير، نسحبو هاذ التعديل، ولكن بغيت نقول للسيد الوزير باللي أنه في ضميم مضي تبني واحد المصنع ديال الأدوية في برشيد، اعتمادات مالية كبيرة، وأجهزة كبيرة، اللوبي ديال الأدوية عاملة على إقبار هاذ المصنع، ويا إما وزارة الصحة أو الحكومة تحمل المسؤولية الكاملة لفتح هاذ المصنع لصناعة الأدوية، ويا إما يبيعه لأنه راه مغلق منذ زمن، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسحب، أعرض الباب الأول من الجزء الأول برمته للتصويت.

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد

أنهينا المناقشة والتصويت على الباب الأول، غادين نتناولو طعام العشاء مدة ساعة، ف11، نعم، من بعد، تيخصنا نهيي الجزء الأول كله السي بووانو، تيخصنا نهيي، غادي نعملو إذا سمحتم، بالنسبة لتنظيم العامل الزمني، غادي نعملو لقاء مع رؤساء الفرق حالا وبكيفية موازية تناول طعام العشاء، تفضل، السيدات والسادة النواب دقيقة من فضلكم.

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد

المادة 31، السيدات والسادة النواب، احنا في عملية التصويت، السي السعيد، السي أمسكان، من فضلك، المادة 31 كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 32 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة :

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد

تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم المادة 32 مكررة، أحد مقدمي التعديل.

النائب السيد عدي بوعرفة:

السيد الرئيس، السيد الوزير، غنسحبو هاذ التعديل، ولكن المطلوب من السيد الوزير.

السيد الرئيس:

السيدات والسادة النواب.

النائب السيد عدي بوعرفة:

السيد الوزير غادي نسحبو هاذ التعديل، ولكن بغيت نخبرك كوزير.



النائب السيد عبد الله بووانو (نقطة نظام):

أقل من دقيقة السيد الرئيس أرجو غير تسمعوا لينا.

السيد الرئيس:

تفضل تفضل.

النائب السيد عبد الله بووانو (نقطة نظام):

السيد الرئيس، الجزء الأول خاصنا نصوتو عليه مابقاس فيه مواد بزاف، باقي فيه ثلاثة ديال العديلات السيد الرئيس، راب الباب الول، راه الباب اللي دوزتي السيد الرئيس من الجزء الأول، في ما يتعلق بالجزء الأول باقي لينا حتى ل53 كلهم مواد كائنة، باقي عندك ثلاثة التعديلات، باش منين نوضو نتعشاو غنمشيو للجان نصوتو ونرجعو.

السيد الرئيس:

هذا اقتراح إذا أردتم.

النائب السيد عبد الله بووانو (نقطة نظام):

هذا هو السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

مزيان، إذن نواصل، نواصل، طيب، إذن نمر، مزيان السيد الرئيس، أنا رفقا بكم في الواقع، نمر إلى الباب الثاني السيدات والسادة النواب شيء ما من الهدوء، السيد النائب من فضلك الجلوس، السادة النواب ننتقل إلى الباب الثاني الخاص بالأحكام التي تتعلق بالتكاليف السيد النائب؛

أعرض المادة 33 هذه المادة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد

المادة 34، التعديل 1 من فريق الأصالة المعاصرة التعديل رقم 30، سحب، إذن المادة 34 التعديل من السيدين النائبين مصطفى الشناوي وعمر بلافريج، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عمر بلافريج:

ما كنسحبوش هاد التعديل ولا اللي من بعد، ولكن نرفض الكلام احتجاجا على ما قمت به السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 188

الممتنعون: 100

المادة 34 كما صادقت عليها اللجنة.

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد

تعديل من فريق الأصالة المعاصرة يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم المادة 34 مكررة، التعديل رقم 31 المادة 35 كذلك تعديل من فريق الأصالة المعاصرة التعديل رقم 32.

النائب السيد عدي بوعرفة:

شكرا السيد الرئيس،



والتبرير هو الليي تيمكنا باش نحددو العدد المناصب، ولكن واحد الوقت غادي يجي الليي يمكن بعض القطاعات ما تبقاش تحتاج، لا بد تزيد لأن غادية المسائل ودائرة، وبالتالي احنا بغينا نجسبو الإستثناءات فيما هو يعني موجود الآن، ويكون التفاوض في ما يخص خلق المناصب على حساب أولا الإمكانيات وثانيا يعني، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون: لا أحد

المادة 35 تعديل من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، التعديل رقم 19.

النائبة السيدة سعيدة آيت بوعلي:

المادة 35 كاي نص الحالي هو تغيير للمادة 43 من قانون المالية رقم 8.96 والغاية منو أساسا هي حذف المناصب المالية الشاغرة على إثر الإحالة للتقاعد إلا استثناء، بمعنى لا تطبق هاذ الأحكام على المناصب المحتفظ بها لموظفي البلاط، إدارة الدفاع الوطني، رجال التسيير والصف بالقوات المساعدة وموظفي وزارة العدل، وموظفي المديرية العامة، وموظفي المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، والمندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج، وموظفي المديرية العامة للوقاية المدنية، نحن نريد أيضا ان يصل هذا الإستثناء بإضافة فقرة، ولا تطبق كذلك هذه الأحكام السابقة على المناصب الشاغرة المتعلقة بالأطر الطبية والشبه الطبية لدى وزارة الصحة، وتلك المتعلقة بأساتذة التعليم الابتدائي والثانوي والإعدادي والتأهيلي لدى وزارتي الصحة ووزارة التربية

السيد الوزير، فيما يخص هاد التعديل هناك نقص مهول في الموارد البشرية على مستوى التعليم وعلى مستوى الصحة، هناك المغادرة الطوعية التي أثرت سلبا على الموارد البشرية، ولكن مجموعة ديال الأطر الليي توظفوا في واحد الزمن معين كيخرجو التقاعد، اليوم وزير الصحة كييجي كيقول لي عندي 4000 منصب مالي جديد ميزان مهم، ولكن خاص يقول لنا العدد ديال الناس الليي كيمشيو التقاعد، بمعنى آخر المطلب ديال حزب الأصالة والمعاصرة وفريق حزب الأصالة والمعاصرة، الاحتفاظ بهاد المناصب المالية ديال الصحة والتعليم الليي كيمشيو له الإخوان للتقاعد بغينا أن وزارة الصحة ووزارة التعليم تحافظ على هاد المناصب المالية، وشكرا.

السيد الرئيس:

الإبقاء أم السحب، أعرض التعديل، السيد الوزير معذرة.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

الاحتفاظ بالمناصب المالية الليي كتصبح شاغرة خلال السنة قصد استعمالها للتوظيف كاي عندو واحد الاستثناء في بعض القطاعات كتعرفوها التعميم ديال هاد الاستثناءات على قطاعات التعليم والصحة غادي يولي ما بقاش استثناء غادي يولي تعميم، حنايا يعني الليي كيكون الطلب ديال إحداث بعض المناصب حنا كناخذو بعين الاعتبار يعني الناس الليي كيمشيو للتقاعد وكنم مناقشة ما بين وزارة المالية والميزانية وما بين القطاع المعني سواء التعليم أو هذا، إيلا خدينا بحال هذا القطاع ديال الصحة الليي ذكرتي عندو 4000 منصب الليي تحدثات وعندو ما بين 400 و500 منصب إضافي بالنسبة les CHU عندهم يعني زيادة والعدد ديال الليي غيمشيو تقريبا واحد 1000، وبالتالي يعني المجهود ديال الدولة راه كاي، والمناقشة



أعرض المادة 36 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 37 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 38 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 39 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 288

المعارضون: 2

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 40 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 41 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الوطنية والتكوين المهني والبحث العلمي، وذلك لأن الحكومة أولاً بما أن السيد الوزير في إطار تعقيبه قال هناك احتراماً لالتزامات الدولة، فاحتراماً لالتزامات الحكومة بأن تجعل من قطاع الصحة والتعليم والتشغيل أولوية، نطالب نظراً للخصائص المهول الموجود في التربية الوطنية في مواد أساسية كالفيزياء والإنجليزية وغيرها، وكذلك في مجال الصحة مما يؤثر على جودة التعليم ويؤثر على كذلك الخدمات المقدمة في مجال الصحة، نريد أن يشمل هذا الإستثناء هذين القطاعين، وشكراً.

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

نعم أسيدي نفس التعليل بالنسبة للسابق.

السيد الرئيس:

السابق، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون: لا أحد

دائماً في إطار المادة 35 تعديل من السيدين النائبتين مصطفى الشناوي وعمر بلافريج. المادة 35 أعرضها كما صادقت عليها اللجنة: الموافقون نحن الآن في عملية التصويت السيد النائب، وأنتم تعلم ذلك جيداً.

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد



| | |
|-------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------|
| المعارضون: 102 | الموافقون: 188 |
| الممتنعون: لا أحد | المعارضون: 102 |
| أعرض المادة 47 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: | الممتنعون: لا أحد |
| الموافقون: 288 | أعرض المادة 42 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: |
| المعارضون: 2 | الموافقون: 188 |
| الممتنعون: لا أحد | المعارضون: 102 |
| أعرض المادة 48 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: | الممتنعون: لا أحد |
| الموافقون: 188 | أعرض المادة 43 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: |
| المعارضون: 102 | الموافقون: 188 |
| الممتنعون: لا أحد | المعارضون: 102 |
| أعرض المادة 49 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: | الممتنعون: لا أحد |
| الموافقون: 188 | أعرض المادة 44 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: |
| المعارضون: 102 | الموافقون: 188 |
| الممتنعون: لا أحد | المعارضون: 102 |
| أعرض الباب الثاني من الجزء الأول برمته للتصويت: | الممتنعون: لا أحد |
| الموافقون: 188 | أعرض المادة 45 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: |
| المعارضون: 102 | الموافقون: 188 |
| الممتنعون: لا أحد | المعارضون: 102 |
| نمر إلى الباب الثالث والأخير المتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة، | الممتنعون: لا أحد |
| المادة 50 ورد بشأنها تعديل واحد من السيدين النائبين مصطفى | أعرض المادة 46 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: |
| الشناوي وعمر بلافريج. | الموافقون: 188 |



تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم المادة 52 مكررة.

النائب السيد هشام المهاجري:

السيد الوزير، هاد التعديل من أجل دعم المراقبة البرلمانية، كناخذو الإذن من أجل إقتراض مؤسسات الخزينة ما كاين مشكل، ولكن ملي كنطلبو باش نخبرونا بالاقتراضات اللي كتديرها الدولة لصالح الجماعة الترابية، من باب الشفافية ومن باب الإخبار، ليس مادة مكرر بسيطة، يجب على الحكومة أن تقوم بإخبار لجنة المالية بالبرلمان بكافة عمليات الإقتراضات المضمونة من طرف الدولة لفائدة الجماعات الترابية، هذا نوع من الشفافية، الكل كان يناادي بها، اشنو تغير ؟ إيلا ما غنخبروش البرلمان هادي أموال الدولة، علاه الجماعات الترابية غدا إيلا ما عندهاش باش تخلص، الدولة غتخلص عليها، ولهذا كنتمنى أن الإخوان يصوتوا معانا على التعديل من أجل الشفافية، وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد الوزير، هذا رجاء ديال آخر الليل.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

هو التقرير السنوي ديال الدين العمومي والإقتراضات المضمونة من طرف الدولة لفائدة الجماعات الترابية، التقرير السنوي فيه هاد الشي، غير أنها لكونها مبالغ ضئيلة بالنسبة لميزانية الدولة، لا يتم التطرق إليها بالتفصيل. وإيلا بغيتو مستقبلا لإغناء هذا التقرير بمزيد من المعطيات حول هذه الإقتراضات، علما أن القانون التنظيمي لقانون المالية لا يلزم الحكومة بإخبار البرلمان حول عملية الإقتراضات المضمونة، وبالتالي لا تستدعي ضرورة مثل هذا المقتضى بمشروع قانون المالية.

النائب السيد عمر بلافريج:

ها هو التعديل بين يديكم عفاكم قراوه وشوفو رأيكم فيه وشكرا، وما كنسحبوهش.

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول، نظرا لكونه يخل بتوازن موارد وتكاليف الدولة.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت: السيد النائب المادة 50 أعرضها للتصويت كما صادقت عليها اللجنة.

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 51 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 52 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة :

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد



أعرض الجزء الأول برمته من مشروع قانون المالية للتصويت كما
صادقت عليه اللجنة:

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد

أدعو السيدات والسادة النواب للتصويت على الميزانيات
الفرعية داخل اللجان الدائمة على أن تستأنف في الجلسة العامة
بعد ساعة وستكون مخصصة لمناقشة المحور الأول يهتم لجنة المالية،
لجنة القطاعات الإنتاجية، ولجنة البنيات الأساسية والطاقة
والمعادن والبيئة، القاعة المغربية، بالنسبة للسيدات والسادة النواب.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 102

المعارضون: 188

الممتنعون لا أحد

أعرض المادة 53 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد

أعرض الباب الثالث من الجزء الأول برمته للتصويت:

الموافقون: 188

المعارضون: 102

الممتنعون: لا أحد